م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 368/ 2022

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Alkafry

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 367 التخصصي/ 2022

الاقتصاد السوري: كتب زياد غصن

الأحد 02 كانون الثاني، 2022 02

لمتابعة التقرير كاملاً أضغط على الرابط:

تحية طيبة، أرسل لسيادتكم:

التقرير حصيلة متابعة ما كتبه الإعلامي المتميز زياد غصن في الشبكة العنكبوتية حول الاقتصاد السوري. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص.

ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

MEAK Weekly Economic Report No. 367/2022

Syrian economy, Ziad Ghosn

Sunday 02 January 2022

For the full report, click the link:

The report is the outcome of a follow–up to what the distinguished journalist Ziad Ghosn wrote on the Internet about the Syrian economy. I put it at the disposal of academics, economists, decision–makers and followers, to facilitate access to economic information.

It was pointed out that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist.

Help check this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any incorrect or inaccurate information contained in the report, because the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible.

best wishes.

Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 367 التخصصي/ 2022

الاقتصاد السوري: كتب زياد غصن

الأحد 02 كانون الثاني، 2022 02 January

Contents

1 – كتب زياد غصن... الدعم الحكومي: اعتمادات سنوية متقلبة.. والعبرة بما ينفق فعلياً! 5
2 – حكومة لا تعمل إلا.. بالضغط!..... 11
3 – الحكومة «تنقّح» بيانها الوزاريّ: وعود أكثر... إحباط أكثر. 13
4 – ليس واضحاً إلى الآن إن كانت واشنطن ستغض الطرف عن إمكانية استفادة دمشق من الغاز المصري والكهرباء الأردنية لسد بعض من احتياجاتها المحلية..... 18
5 – أين تكمن المشكلة الأولى للدعم الحكومي اليوم؟..... 22
6 – لم تترك حكومة عرنوس الأولى سلعة واحدة مدعومة إلا ورفعت سعرها... والسؤال: هل هي مهتمة برصد أثر قراراتها على معيشة المواطنين؟..... 24
7 – لأنّ سورية تستحق .. حفل إطلاق مشروع مدوّنة وطن بهيكليته الجديدة..... 26
8 – اعتقادي، إما أن يكون الفرد سبباً في انهيار مؤسسات، ضياع قطاعات، وشيوع الفساد، أو أن يكون رافعة نجاح، عامل إنقاذ، ومبعث أمل وتفاؤل..... 29

9 – حصة الفرد من مادة الخبز العادي... تحزير واستخارة... واجتهادات شخصية!.....31
10 – الحكومة «تنقّح» بيانها الوزاريّ: وعود أكثر... إحباط أكثر 34
11 – سوريا في دوّامة الكهرباء: «النووي» بعيد المنال... فتّشوا. 38
12 – عندما يعد المسؤولون عن معيشتنا وخدماتنا بشيء ويحدث العكس.... فهذا يعني أننا لسنا بأيد أمينة!.....44
13 – الحديث عن الخلل والمحسوبيات في توزيع المساعدات الغذائية الإغاثية ليس بجديد، لكن هذه المرة لدينا بيانات إحصائية رسمية توثق عملية الخلل تلك... 46
15 – في مواجهة أرقام الحكومة الكثيرة.. المؤشر الحقيقي يتعلق بقدرة المواطنين على الوصول إلى السلع والمواد المنتجة... 54
16 – تعديل أجور النقل مرتين خلال عدة أيام فقط،.....56
17 – الأسرة "النباتية" في سورية بحاجة لحوالي 531.5 آلاف ليرة شهرياً بغية تأمين احتياجاتها من حوالي 53 مادة غذائية أساسية.59
18 – الشبكات تمهيداً للبدء بنقل الكهرباء الأردنية إلى لبنان....63
19 – لماذا لم يتحسن الوضع الاقتصادي رغم عودة مساحات واسعة إلى سيطرة الدولة خلال عامي 2017–2018؟ 65
20 – بتصرف.. حروف العطف... ومشروع الدعم!.....73
21 – كتب زياد غصن.. ماذا فعلت الحكومة قبل 63 عاماً لحل مشكلة السيارات الرسمية؟.....75
22 – أرجو أن يعدوا للألف قبل أن يفكروا باستبدال الدعم...!!. 80
23 – كل خطوط الغاز والنفط الإقليمية بحاجة إلى سوريا... ...82

24 – إذا كانت الحكومة مضطرة لرفع أسعار السلع المدعومة بحجة الارتفاع المتزايد في تكلفة دعمها، فما هو مبررها لرفع أسعار خدمة كانت ولا تزال رابحة؟..... 88
25 – ماذا ندفع كمواطنين على الخدمات المدعومة... وماذا تدفع الحكومة؟ 91
26 – خلال 15 عاماً... إيرادات سيريتل زادت بنسبة 1036% و MTN بحوالي 466%..!..... 93
27 – هل سورية على أبواب التحول إلى مجتمع "هرم" بعد ما فعلته الحرب والهجرة؟..... 98
28 – حتى الموت بات عبئاً الأسر الفقيرة ذات الدخل المحدود! 99
29 – 18 ملفاً استراتيجياً فقط جرى مناقشتها في اجتماع مجلس الوزراء الأخير.... !!..... 100

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 367 التخصصي/ 2022

الاقتصاد السوري: كتب زياد غصن

الأحد 02 كانون الثاني، 2022 02 January

1 – كتب زياد غصن... الدعم الحكومي: اعتمادات سنوية متقلبة.. والعبرة بما ينفق فعلياً!

سبتمبر 1, 2021

يبدو أن هناك قراراً حكومياً قد اتخذ لمعالجة ملف الدعم. وما حديث رئيس الحكومة حسين عرنوس مؤخراً سوى محاولة تمهيد لما يمكن أن يصدر خلال الأيام القادمة، لاسيما عندما اعتبر أن قيمة ما تقدمه الحكومة حالياً من دعم هو أعلى بكثير من قيمة الدعم المقدم في العام 2011 وما قبل.

تستند الحكومة في توجهها، الذي بات معلناً، على حجة ارتفاع تكلفة الدعم إلى مستويات تعجز موازنة الدولة عن تحملها، خاصةً في ضوء التراجع الذي شهدته تلك الإيرادات خلال سنوات الحرب من ناحية، وارتفاع معدل التضخم بشكل كبير من ناحية أخرى.

هذه الحجة هي نفسها التي اعتمدت عليها "حكومة ناجي عطري" قبل 13 عاماً عندما قاربت آلية الدعم بطريقة جديدة أدت إلى حدوث تأثيرات سلبية عميقة على القطاعات الإنتاجية ومستويات معيشة المواطنين، ووفقاً للمؤشرات الأولية فإن نتائج سياسات الحكومة الحالية حيال ملف الدعم لن تكون أفضل، إذ إن الأمور ستزداد سوءاً أكثر مما هي عليه الآن لسببين:

–إن التوجه الحكومي يتركز على تقليص الشريحة الشعبية المستهدفة والمستفيدة من الدعم وفق معايير كان قد طرحها النائب الاقتصادي الأسبق عبد الله الدردري ويعيد الفريق الحكومي الحالي طرحها من جديد من قبيل استهلاك الأسر السورية من الكهرباء، الاتصالات، وجود سيارة خاصة، تملك أكثر من منزل وغير ذلك، وكأن الحكومة بذلك تريد فقط استهداف المشردين والمعدومين غذائياً فقط، وليس تعويض شريحة واسعة من السوريين عن سوء توزيع الدخل القومي، وسياسات الإفقار التي مورست بحقهم عبر سنوات وعقود من الزمن، وتالياً فإن احتمال تأثر أسر كثيرة سلبياً سيكون متوقعاً، وعلينا أن نتذكر في هذا المجال تجربة صندوق المعونة الاجتماعية في العام 2010، الذي ما إن فتح باب الاعتراض عليه مع بداية الأزمة حتى تم تسجيل أكثر من 118 ألف اعتراض.

ولا ننسى كذلك أن تقليص الدعم من دون الاهتمام الحكومي بمعالجة مشكلة الفساد المستشري في المؤسسات والجهات العامة، لاسيما تلك المعنية بتقديم الدعم، يعني ببساطة استمرار عملية استنزاف خزينة الدولة حتى لو كان البديل المقترح للدعم تقديم مبلغ مالي معين لكل أسرة تتوفر فيها الشروط والمعايير التي يمكن أن تعتمد.

–إن إعادة النظر بملف الدعم الحكومي يأتي في وقت تستمر فيه الأوضاع الاقتصادية والمعيشية بالتدهور لأسباب بعضها مرتبط بالعقوبات الخارجية وبعضها الآخر نتيجة السياسات والإجراءات الاقتصادية والإدارية العاجزة. وعليه فإن تحرير أسعار السلع والمواد المدعومة سيؤدي إلى حدوث موجة جديدة من التضخم والغلاء تربك الأسواق والقطاعات الاقتصادية، التي

تعاني أصلاً من عدم استقرار دفعت بالكثير من الصناعيين وأصحاب الأعمال إلى تأسيس مشروعات جديدة لهم في بعض دول المنطقة.

وحسب ما خلصت إليه نتائج مسح الأمن الغذائي الذي أجرته هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي فإن حوالي 39.2% من الأسر معرضة لانعدام أمنها الغذائي، وهذا يعني أن أي خطوة اقتصادية حكومية غير مدروسة بشكل جيد ستكون نتيجتها أن 95% من الأسر السورية ستكون فاقدة لأمنها الغذائي. والمسح أشار بوضوح إلى أن الأسر الآمنة غذائياً لم تتجاوز نسبتها بنهاية العام 2020 عتبة 5.1%.

حجم الدعم الحكومي

لكن ما حقيقة حجم الدعم المعلن رسمياً؟ وهل فعلاً ما يقدم حالياً يفوق ما كان يقدم قبل بدء الحرب؟

هناك شكوكاً كثيرة تحيط بأرقام الدعم المعلنة من قبل الوزارات والمؤسسات المعنية، وذلك بسبب عدم دقة عملية احتساب التكاليف، مظاهر الهدر والفساد غير المعلنة، تضخيم الأرقام أحياناً لغايات مرتبطة بمصالح الإدارات المعنية وغير ذلك. ومع غياب أو التأخر الكبير في إعداد قطع حسابات الموازنة العامة للدولة (آخر قطع حسابات كان عن العام 2013) فإن الرقم الإجمالي لحجم الإنفاق الحكومي على الدعم سنوياً لا يزال غامضاً.

وهذا ما يجعل عملية تتبع تطور الإنفاق الفعلي على الدعم تبدو صعبة حالياً، وتالياً فلابد من الاستئناس بحجم الاعتمادات السنوية المخصصة لبند الدعم الاجتماعي، والذي بدأ بالظهور بشكل مستقل في الموازنة العامة للدولة منذ العام 2013. وهنا لابد من الإشارة إلى أربع ملاحظات هامة:

–الأولى، إن العبرة الرئيسية تبقى في نسبة التنفيذ المتحققة، وعليه فإن الاعتمادات السنوية هي مجرد مؤشر لا يجوز البناء عليه في إطلاق أحكام كما تفعل الحكومة في تذكيرها المتكرر بما يقدم للمواطنين.

–الثانية، إن تخصيص هذه الاعتمادات يجري بمعزل عن الإشارة إلى الخطط الحكومية "المضمرة" لتغيير الواقع السعري للسلع المدعومة وبشكل أصبح دورياً.

–الثالثة، إن تخصيص الاعتمادات يتم بناء على طلب الوزارات والمؤسسات المعنية فقط، وليست هناك دراسات ومسوح دورية يُستند عليها في تحديد الاعتمادات المطلوبة سنوياً.

–الرابعة، ربما يكون وسطي تطور سعر الصرف في السوقين الرسمي والموازي سنوياً هو المؤشر الأدق الذي يمكن الاستعانة به لبيان إن كانت الاعتمادات المخصصة للدعم تتراجع أو تزيد مقارنة بوضع القوة الشرائية لليرة.

يظهر الجدول المرفق الاعتمادات السنوية المخصصة في الموازنة العامة للدولة لبند الدعم الاجتماعي بمؤسساته وقطاعاته المختلفة، نسبة تغيره، ونسبته إلى إجمالي اعتمادات الموازنة. وكما يلاحظ فإن نسبة التغيير في كتلة الاعتمادات بدأت تظهر بشكل واضح في العام 2013، وهو العام الذي شهد بداية التقلبات الحادة في سعر صرف العملة الوطنية والعودة الحكومية إلى رفع أسعار المشتقات النفطية. عاملان ظهر تأثيرهما في اعتمادات الدعم المخصصة في موازنة العام 2014، فمن جهة ارتفعت نسبة تلك الاعتمادات إلى إجمالي اعتمادات الموازنة لتصل إلى 44.2% مقارنة بحوالي 37% في موازنة العام السابق. ومن جهة ثانية فإن مقارنة اعتمادات الدعم في موازنة

العام 2014 بنظيرتها في العام 2013 تبين وجود زيادة قدرها 20.11% بينما كانت في السابق حوالي 32.6%.

الملفت في بيانات الجدول أن اعتمادات الدعم في موازنة العام 2016 شهدت تراجعاً بنسبة 1% مقارنة باعتمادات موازنة العام السابق، كما أن نسبة اعتمادات الدعم من إجمالي اعتمادات موازنة ذلك العام شهدت هي الأخرى تراجعاً واضحاً مقارنة بنسبة موازنة العام 2015. تتضح الصورة أكثر مع بيانات موازنة العام 2017، حيث زادت قيمة اعتمادات الدعم بحوالي 92% مقارنة بكتلة العام السابق، كما أنها شكلت ما نسبته 70% من إجمالي اعتمادات الموازنة للعام 2017.

التعاطي الحكومي مع اعتمادات الدعم

يمكن تبرير هذا التغير المفاجئ والكبير في التعاطي الحكومي مع اعتمادات الدعم الاجتماعي بما يلي:

–في منتصف العام 2016 تم تشكيل حكومة جديدة في أعقاب انتخابات مجلس الشعب، ويبدو أن الحكومة الجديدة نهجت مع تسلمها مهامها إلى إتباع سياسة مختلفة عن الحكومة السابقة قوامها تخصص اعتمادات كافية للقطاعات والمؤسسات المعنية بتقديم السلع والخدمات المدعومة، خاصة في مرحلة كانت فيها الدولة تعول على استعادة السيطرة على جميع المناطق.

–مع نهاية العام 2016 أخذت المساحات العائدة لسيطرة الدولة بالاتساع تدريجياً بما شكله ذلك من زيادة عدد السوريين العائدة إلى مظلة الدعم الاجتماعي، وتوسع دائرة الخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة لتشمل مناطق جغرافية كانت لفترة ما خارج السيطرة. فمثلاً خلال الفترة الممتدة من منتصف العام 2016 ولغاية العام 2019 زاد عدد المستفيدين من الطاقة الكهربائية

من حوالي 2.8 مليون مشترك مستفيد في العام 2016 إلى حوالي 4.2 ملايين مستفيد في العام 2019.

عادت اعتمادات الدعم لتتراجع مرتين في السنوات التالية، ففي العام 2018 تراجعت قيمتها بنسبة تصل إلى حوالي 64% مقارنة باعتمادات العام السابق، مشكلة بذلك حوالي 21% من إجمالي اعتمادات موازنة العام 2018، كما أنها تراجعت في موازنة العام 2020 بنسبة 54% مشكلة النسب الأقل خلال 12 عاماً من إجمالي اعتمادات الموازنة، حيث لم تتجاوز 9.3.%

وللتوضيح فإن الزيادة الكبيرة لاعتمادات الدعم في موازنة العام الحالي كان سببها عدة متغيرات أبرزها: الانخفاض الشديد في سعر صرف العملة الوطنية والذي بدأ في منتصف العام 2019، وإضافة ديون شركة محروقات المقدرة بحوالي 1500 مليار ليرة إلى اعتمادات الدعم بغية تسديدها كما أشاعت الحكومة السابقة والمجددة لها حالياً.

جدول الإعتمادات السنوية لبند الدعم الاجتماعي
ونسبة تغيره ونسبته إلى إجمالي اعتمادات الموازنة

العام	اعتمادات الموازنة	اعتمادات الدعم الاجتماعي	نسبة التغير السنوية	نسبة من إجمالي الإعتمادات
2012	1323.5	386	%6.15	%29.17
2013	1383	512	%32.6	%37
2014	1390	615	%20.11	%44.2
2015	1554	983.5	%59.9	%63.2
2016	1980	973.25	%1-	%49.1
2017	2660	1870	%92.1	%70.3
2018	3187	675	%63.9-	%21.1
2019	3882	811	%.20	%20.8
2020	4000	373	%54-	%9.3
2021	8500	3500	%516.6	%27

جدول الاعتمادات السنوية لبند الدعم الاجتماعي ونسبة تغيره ونسبته إلى إجمالي اعتمادات الموازنة

https://www.athrpress.com/%d9%83%d8%aa%d8%a8-%d8%b2%d9%8a%d8%a7%d8%af-%d8%ba%d8%b5%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%af%d8%b9%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%83%d9%88%d9%85%d9%8a-%d8%a7%d8%b9%d8%aa%d9%85%d8%a7%d8%af%d8%a7%d8%aa-/%d8%b3/%d8%a3%d9%82%d9%84%d8%a7%d9%85-%d8%a3%d8%ab%d8%b1

2 – حكومة لا تعمل إلا.. بالضغط!

زياد غصن: أغسطس 31, 2021

في اجتماعه الأخير مع الحكومة، تمكن اتحاد العمال من انتزاع أربعة مكاسب عمالية ليست قليلة في هذه الظروف المعيشية "الخيالية"، وإن كنا جميعاً نأمل أو ننتظر صدور قرارات نوعية على مستوى الدولة والمجتمع ككل...

المكسب الأول وفق ما وعد بتنفيذه رئيس الحكومة يتعلق بتأمين النقل المجاني لشريحة من العاملين في الدولة لا يستفيدون من خدمة النقل العام لمؤسساتهم، وذلك وفق آلية تعاون بين وزارات الدولة ومؤسساتها والمحافظين، ومن شأن الالتزام بتنفيذ هذا المقترح تخفيف بعض التكاليف المرهقة التي يتحملها الموظف جراء تنقلاته اليومية.

المكسب الثاني يتمثل في الوعد الذي قدمه رئيس الحكومة بفتح سقف الأجور والرواتب درجتين مبدئياً، رغم أن المطلوب هو فتح السقوف تحقيقاً للعدالة وإنصافاً لجهد آلاف العاملين. وهذا من شأنه زيادة غير مباشرة على راتب شريحة من العاملين خدموا الدولة والقطاع العام لسنوات طويلة.

المكسب الثالث هو في دراسة تعديل تعويض طبيعة العمل لجميع المهن لتصبح مناسبة، حيث تم الاتفاق على قيام اتحاد العمال بالتنسيق مع الوزراء المعنيين بإعداد مشروعات القرارات اللازمة، وسيكون رئيس الحكومة جاهزاً للتدخل عند اللزوم كما وعد.

المكسب الرابع وهو خاص بإعادة دوائر السلامة المهنية إلى المؤسسات التي تتطلب عملها ذلك ورفدها بالتجهيزات ومستلزمات العمل، وبحسب اتحاد العمال فإنه يلاحظ حالياً وجود زيادة يومية في عدد إصابات العمل المتحققة في مؤسسات الدولة ومعاملها. وأعتقد أن المحافظة على سلامة عمالنا وحياتهم هو هدف أسمى، وربما ما حدث مؤخراً خلال حادثة تسرب الفيول يؤكد ضرورة الاهتمام بهذه الناحية.

من دون شك، هذه المكاسب أقل بكثير مما هو مطلوب مقارنة بالأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة، لكنها تبقى عبارة عن "بحصة" قد تسند "جرة" أي أسرة لاتزال تعتمد على الأجور والرواتب في معيشتها، إذ أن الحكومة بوضعها الراهن تبدو، ولأسباب عدة، عاجزة عن تقديم مكاسب حقيقية ونوعية، والدليل أن الزيادة الأخيرة التي تمت على الرواتب والأجور جرى تمويلها كالمعتاد من زيادة أسعار السلع المدعومة!

ملخص القول: هناك مساحة ليست بالقليلة يمكن للحكومة بوزاراتها ومؤسساتها المختلفة العمل فيها، وتالياً تخفيف معاناة الناس ومساعدتهم على مواجهة الظروف "المميتة" للأمل والحياة!...

إذ لا يعقل أنه ليس هناك حلاً لمشكلة المياه التي تؤرق مئات الآلاف من الأسر يومياً في دمشق وريفها وغير ها من المحافظات!

لا يعقل أن تحقيق العدالة في توزيع ساعات التقنين والتغذية الكهربائية بين جميع المناطق والأحياء يحتاج إلى انفراج دولي مثلاً!

لا يعقل أن تأمين احتياجات المواطنين الأساسية بما يحترم كرامتهم ووقتهم لا يمكن أن يتحقق إلا بإلغاء الدعم الحكومي!

لكن يبدو أن حكومتنا الرشيدة لا تعمل إلا تحت الضغط... ضغط الرأي العام، مؤسسات الدولة، المنظمات والنقابات والاتحادات، وسائل الإعلام.. وكذلك شبكات التواصل الاجتماعي!

لذلك يجب أن تبقى هذه الحكومة تحت الضغط!

https://4e-syria.com/?p=24801

3 – الحكومة «تنقّح» بيانها الوزاريّ: وعود أكثر... إحباط أكثر

زياد غصن الإثنين 6 أيلول 2021

تَعِدُ الحكومة بالاستمرار في اتّخاذ جميع الإجراءات التي من شأنها تحسين مستوى معيشة المواطنين (أ ف ب)

تُقدِّم الحكومة السورية الجديدة، والتي حافظ فيها معظم الوزراء السابقين على حقائبهم، اليوم، بيانها الوزاري إلى مجلس الشعب، متضمّناً مروحة واسعة من «البرامج» التي حلّت محلّ «السياسات»، وإن كانت تكراراً لما دأبت الحكومات المتعاقبة على إعادة إنتاجه مرّةً تلوَ أخرى، من دون أن يُبصر أيّ من الوعود النور. وعلى رغم الإحباط الذي أشاعه التجديد للحكومة، يَعِد البيان الوزاري باتخاذ إجراءات من شأنها «تحسين مستوى معيشة المواطنين»، عبر الزيادة «المدروسة» للرواتب والأجور، و«عقلنة

الدعم»، فضلاً عن «الإصلاح الإداري»، وهو ما يثير مخاوف إزاء طريقة التنفيذ، وخصوصاً لجهة «إعادة هيكلة الدعم» والجهات المستفيدة منه

ببيان مختلف هذه المرّة – من حيث الشكل فقط –، تحاول الحكومة السورية، برئاسة حسين عرنوس، مقاربة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الكثيرة التي تواجهها البلاد، بالاعتماد على صيغة عمل جديدة قوامها إحلال مصطلح «البرامج»، المرتبط تنفيذ كل منها بمدّة زمنية لا تتجاوز الثلاث سنوات، محلَّ مصطلح «السياسات»، الذي طغى سابقاً على مضمون البيانات الحكومية. لكنّ ذلك لم يكن ليُخرج البيان الوزاري من دائرة الاستراتيجيات والأهداف «الطموحة جدّاً»، والتي مرّت سنوات وعقود على تكرار طرْحها، من دون أن ترى النور. وتستهلّ الحكومة السابعة منذ بدء الحرب، بيانها المُقدَّم إلى مجلس الشعب، بإعلان التزامها مبادئ أساسية لطالما شكّلت محور الانتقادات الشعبية الموجّهة لأداء جميع الحكومات، ومن أبرزها: الحفاظ على حقوق المواطنين وأمنهم وكرامتهم وحرّيتهم الشخصية، ثم العدالة والنزاهة والشفافية ومواصلة مكافحة الفساد وحماية المال العام واستعادته، وأخيراً الانتقال إلى اقتصاد مبنيّ على تعزيز الإنتاج، ومعتمد على القدرات الإنتاجية.

سفارات جديدة

تُفرد الحكومة العتيدة، والتي أشاع التجديد لها حالةً من الإحباط العام، مروحةً واسعة من الأهداف والبرامج الموزّعة على مجالات رئيسة؛ فإلى جانب إعادة التأكيد على دعْم المؤسسة العسكرية لاستعادة ما تبقّى من مناطق خارج سيطرة النظام ومكافحة «الإرهاب»، وفرْض «هيبة الدولة»، والحدّ من معدّلات الجريمة المرتبطة بظروف الأزمة، أو تلك التي تمسّ الاقتصاد

الوطني، يتضمّن بيان الحكومة العمل على أحد عشر بنداً في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، أهمّها: «إعادة فتح السفارات السورية أينما كان ذلك ممكناً، والنظر في فتح سفارات جديدة ضمن رؤية مدروسة في قارات أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية وأماكن أخرى، وكذلك مراجعة واقع السفارات المفتوحة حالياً، ودراسة جدوى عملها على المصالح المباشرة للدولة السورية»، إضافة إلى «تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، والعمل على إيجاد منافذ جديدة للمنتجات الوطنية في أسواق الدول الأخرى». وبدا لافتاً «الترحيب بالجهود التي تقوم بها بعض الدول العربية لدعم سوريا سياسياً واقتصادياً»، والتشديد على تمسّك سوريا «أكثر من أيّ وقت مضى بعمقها العربي»، وبمواصلة «دعم حقّ الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلّة على أرضه المحتلّة، وعاصمتها القدس.«

يركّز بيان الحكومة على إعادة فتح السفارات السورية أينما كان ذلك ممكناً

في الملف الاقتصادي، والذي باتت تطوّراته تشكّل هاجس السوريين الأوّل، تَعِدُ الحكومة، في استعراضها للبرامج المُراد تنفيذها في مجال التنمية الاقتصادية، بالاستمرار في «اتّخاذ جميع الإجراءات التي من شأنها تحسين مستوى معيشة المواطنين»، وذلك من خلال العمل على: الزيادات المدروسة للرواتب والأجور ومتمّماتها، الحدّ من غلاء المعيشة، تعزيز القوّة الشرائية للعملة الوطنية، ضبط الأسواق والأسعار، وعقلنة الدعم وإيصاله إلى مستحقّيه. ولتحقيق ذلك، تضع الوزارات الاقتصادية على جدول أعمالها تنفيذ 28 برنامجاً موزّعاً على قطاعات اقتصادية رئيسة، تبدأ بالإنتاج والاستثمار، مروراً بالسياستَين المالية والنقدية، وصولاً إلى السياحة. وعلى رغم أن غالبية

تلك البرامج ليست سوى عناوين ردّدتها غالبية الحكومات السابقة، إلّا أن الإصرار على طرْح بعض البرامج، من شأنه إثارة المخاوف إزاء طريقة تنفيذها، ومنها برنامج إعادة هيكلة الدعم الذي يهدف، بحسب البيان، إلى «إيصال الدعم إلى مستحقّيه، وفق معايير توضع لهذا الغرض». عن ذلك، يقول الوزير السابق، نبيل الملّاح، لـ«الأخبار»، إن «المشكلة ليست في الدعم وشكله، وإنّما في انخفاض القوّة الشرائية لليرة، وعجز الموازنة المتراكمة، والذي يزداد سنة بعد سنة». ويضيف: «علينا أن ندرك أن الدعم قامت به الدولة منذ البداية لتغطية جزء من انخفاض الرواتب والأجور، أي أنه ليس منحةً للناس.»

وفي المجال الثاني المرتبط مباشرة بمعاناة السوريين راهناً، أي الخدمات والبنى التحتية، تضع الحكومة نصْب عينيها تنفيذ عشرة برامج خلال السنوات الثلاث المقبلة، أهمّها ما يتعلّق بقطاع الطاقة، والذي خُصّص له برنامجان: الأوّل هو البرنامج التنفيذي للطاقات المتجدّدة الممتدّ حتى عام 2025، والهادف إلى زيادة مساهمة الطاقات المتجدّدة في ميزان الطاقة، وخفض الطلب على الطاقة التقليدية. والثاني، يتعلّق بالتوسُّع في عمليات أتمتة ومكننة توزيع المشتقّات النفطية، بغية الحدّ من الفساد، وتقليل الخسائر أثناء عمليات التخزين، وإدارة توزيع المواد المدعومة بشكل فعّال.

إرث الحرب اجتماعياً

وعلى رغم الانتقادات المباشرة وغير المباشرة التي تُوجّه للآليات المتّبعة في تنفيذ مشروع «الإصلاح الإداري»، يؤكد بيان الحكومة المضيّ قُدُماً في تنفيذه، مُحدداً إطاره المرحلي، خلال الفترة المقبلة، بثمانية برامج تنفيذية، يتصدّرها برنامج إعادة هيكلة البنية التنظيمية للجهاز الحكومي على مستوى

الإدارات المركزية، ومكافحة الهدر في القوى البشرية وتنظيم العمالة، ثم تحديث التشريعات الناظمة للوظيفة العامة، فحوكمة الأداء الحكومي، وإعادة هيكلة القطاع المالي، وأخيراً إعادة هيكلة الشركات الإنشائية.

أما قضايا التعليم، الصحة، الثقافة، التنمية المجتمعية، الإعلام وغيرها من قطاعات التنمية البشرية، فكان لها نصيب وافر من البرامج التي وصل عددها إلى حوالى 28. كما أبدى البيان اهتماماً حكومياً بمسألة «البناء الأخلاقي للفرد والمجتمع»، وتخصيص برنامج خاص لهذه الغاية، يهدف إلى «تعزيز السلوكيات الإيجابية لدى المواطنين، استناداً إلى القيم الروحية، وتصحيح الانحرافات الفكرية التي طاولت بعض شرائح المجتمع نتيجة الحرب، وتصحيح المفاهيم والمصطلحات التي تقوم عليها منظومة القيم الأخلاقية في المجتمع». وتضمّنت قائمة البرامج واحداً مهمّاً غايته «تعزيز ثقافة الانتماء والمواطنة»، بالإضافة إلى برنامج آخر يُراد من ورائه تعزيز مفهوم «إعلام الدولة»، وليس فقط الإعلام الحكومي، وذلك من خلال وضع استراتيجية إعلامية واضحة.

https://www.al–akhbar.com/Syria/316369/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9–%D8%AA%D9%86%D9%82–%D8%AD–%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%87%D8%A7–%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D9%8A–%D9%88%D8%B9%D9%88%D8%AF–%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1–%D8%A5%D8%AD%D8%A8%D8%A7%D8%B7–%D8%A3%D9%83%D8%AB

4 – ليس واضحاً إلى الآن إن كانت واشنطن ستغض الطرف عن إمكانية استفادة دمشق من الغاز المصري والكهرباء الأردنية لسد بعض من احتياجاتها المحلية

من مقالتي في موقع أثر برس.... زياد غصن

"قيصر " يراقب سوريا : الغاز المصري والكهرباء الأردنية إلى لبنان

قد تكون فكرة تزويد لبنان بالكهرباء الأردنية سابقة على مساعي تزويده بالغاز المصري. ففي العام 2019 جرى توقيع اتفاقية تعاون في مجال الطاقة بين لبنان والأردن. آنذاك أبدى الجانب الأردني استعداده لتزويد لبنان بجزء من احتياجاته من الطاقة الكهربائية، لكن يبدو أن قرار الإدارة الأمريكية السابقة بتشديد الحصار الاقتصادي على سوريا، ومن ثم إقرارها لقانون "قيصر"، فضلاً عن بعض الأسباب الداخلية اللبنانية، جميعها عوامل حالت خلال السنوات السابقة من دون وصول الكهرباء الأردنية إلى منازل اللبنانيين.

اليوم، وفي ظل أذن أو "ضوء أخضر" أمريكي حصل عليه الملك الأردني خلال زيارته الأخيرة لواشنطن، يعاد طرح المشروع، لكن على نطاق أوسع هذه المرة. فإلى جانب الكهرباء الأردنية المراد تصديرها إلى لبنان يحضر الغاز المصري أيضاً، والحديث حالياً بين فنيي دمشق وعمان يدور بحسب معلومات حصل عليها موقع " أثر" حول جاهزية شبكة الربط الكهربائي بين البلدين وخط الغاز العربي المتوقف منذ بداية الأزمة السورية، وثمة اجتماعات فنية جديدة ستعقد قريباً لهذه الغاية في العاصمة الأردنية. وربما تكون الزيارة الأخيرة، التي قام بها وزيرا النفط والكهرباء السوريان إلى الأردن ومباحثاتهما مع وزيرة الطاقة الأردنية، قد تناولت هذا الملف بشكل أو بآخر.

*لا عقبات فنية

معادلة بسيطة قادت الملك الأردني للحصول مؤخراً على إذن أمريكي مشابه لذلك الإذن المعطى للعراق منذ سنوات، والذي سُمح لبغداد بموجبه بتجاوز العقوبات الأمريكية المفروضة على طهران واستيراد احتياجاتها من الغاز والكهرباء الإيرانيين وفق اشتراطات معينة. طرفا هذه المعادلة هما: الخسائر الكبيرة التي مني بها الاقتصاد الأردني جراء العقوبات الغربية، والأمريكية تحديداً، على سوريا. ومن ثم أولوية الحكومة الأردنية المتمثلة في البحث عن أسواق خارجية إضافية تساعدها على تحمل جزء من ارتفاع فاتورة الطاقة الكهربائية الفائضة لديها، وبالتأكيد ليس هناك حالياً أفضل من سوريا ولبنان لسببين: الأول حاجة البلدين الماسة لكميات إضافية من الطاقة الكهربائية تسند الاحتياجات المحلية في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها كلا البلدين، والسبب الثاني يكمن في توفر الإمكانيات الفنية لعملية تصدير الكهرباء للدولتين، حيث أن الدول الثلاث كانت تشكل جزءاً أساسياً من مشروع الربط الكهربائي الثماني الممول من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والذي تعثرت عملية استثماره بفعل الأحداث التي شهدتها معظم الدول المشاركة فيه خلال السنوات السابقة. علماً أن مشروع الربط الثماني يضم كل من: ليبيا، مصر، فلسطين، الأردن، سوريا، العراق، لبنان، وتركيا.

وبغض النظر عن إمكانية استفادة سوريا من الكهرباء الأردنية لدعم شبكتها، سواء لأسباب مالية تتعلق بالتكلفة المرتفعة للمنتج الكهربائي الأردني أو بفعل تمسك واشنطن بعقوباتها التي تحول دون استفادة دمشق من أي استثناء، فإن حصول لبنان على الكهرباء الأردنية بات مرهوناً اليوم بالظروف الفنية لشبكات الدول الثلاث وقدرتها على الربط فيما بينها. وبحسب ما تشير مصادر في وزارة الكهرباء السورية فإن "ربط الشبكتين الأردنية والسورية يحتاج

إلى إجراء عمليات صيانة لبعض الخطوط أو لمكونات شبكات نقل الكهرباء، وفي حال توفر التمويل والتجهيزات والأمراس اللازمة فإن الكوادر السورية أصبح إمكانها فعل ذلك خلال فترة زمنية ليست كبيرة". أما عملية الربط بين الشبكتين السورية واللبنانية فهي لا تحتاج سوى إلى عمليات صيانة دورية، إذ أن دمشق قامت سابقاً بتصدير بعض الكميات المنتجة لديها إلى لبنان.

هذا هو أيضاً حال خط الغاز العربي، الذي تعرض للتخريب مرات عديدة خلال سنوات الحرب، وتم إصلاحه من قبل ورشات وزارة النفط باعتباره جزءاً من شبكة نقل الغاز الداخلية في سوريا قبل أن يكون جزءاً من مشروع خط الغاز العربي، ولهذا كان يجري دوما المحافظة على جاهزيته وإصلاحه كلما تعرض للتخريب من دون تأخير. وتبعاً لمعلومات وزارة النفط فإن هناك ثلاث محطات صمامات من الحدود مع الأردن يتم التحكم بها أوتوماتيكيا وهي تعرضت للتخريب، لكن يمكن لعناصر وزارة النفط فتح الخط ميكانيكاً، أي أن الخط ببساطة جاهز لنقل الغاز، والإصلاح المتبقي لا يعيق إمكانية تشغيله، خاصة وأن بقية المقاطع جاهزة ومستثمرة من دير علي وصولاً إلى تشرين، جندر، الريان، والتعريفة باتجاه طرابلس عند منطقة تلكلخ. أما فيما يتعلق بالمقطع الذي يربط مصر بالأردن، فالأخير عاد للاعتماد منذ عدة سنوات على الغاز المصري في إنتاجه للطاقة الكهربائية، وتالياً فإن عمليات الصيانة الفنية التي قد تجري ستكون للمقطع الذي يربط الشبكة الأردنية بنظيرتها السورية. وهذا ما سيعمل عليه فنيو البلدين خلال الفترة القادمة تمهيداً لإعلان جاهزية الخط لنقل الغاز المصري إلى لبنان بحسب معلومات خاصة بـ"الأخبار".

*قيصر يراقب

ليس واضحاً إلى الآن إن كانت واشنطن ستغض الطرف عن إمكانية استفادة دمشق من الغاز المصري والكهرباء الأردنية لسد بعض من احتياجاتها المحلية، إنما المعلومات الأولية التي حصل عليها موقع "أثر" تقول إن الأذن الأمريكي المعطى لعمان يتعلق فقط بالسماح بوصول الكهرباء والغاز إلى لبنان تحت أنظار قانون قيصر، وتالياً فإن الاستفادة السورية سوف تقتصر حالياً على استيفاء أجور نقل الكهرباء والغاز، لكن لا يعرف لاحقاً كيف يمكن أن تتطور تلك الاستفادة وحدودها، لاسيما وأن هناك مؤشراً آخر لا يقل أهمية، ويتعلق بإعادة العمل بمعبر نصيب الحدودي بطاقته القصوى. في حين أن وجهة نظر مسؤول نفطي سابق تذهب إلى الاعتقاد أن وصول الغاز المصري إلى لبنان يعني ضمنياً القبول بحصول سوريا على كميات من الغاز ، ومن المصدر نفسه، وإلا فإن دمشق بحسب رأيه لن تقبل بعبور الغاز في أراضيها، إلا إذا تعاملت مع الملف من زاوية مختلفة كما فعلت مع ملفات أخرى انطلاقاً من مواقفها الداعمة للبنان لتجاوز أزمته الاقتصادية الحالية. ويطرح المسؤول السابق سؤالاً لابد من الإجابة عليه، ومفاده: هل يوجد لدى مصر كميات فائضة إضافية يمكن أن تلبي حاجة لبنان، وما قد تطلبه سوريا؟.

https://www.athrpress.com/%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b1%d8%af%d9%86-%d8%ba%d8%a7%d8%b2/%d8%a3%d9%82%d9%84%d8%a7%d9%85-%d8%a3%d8%ab%d8%b1/

5 – أين تكمن المشكلة الأولى للدعم الحكومي اليوم؟

في الحلقات المؤسساتية التي تسبق وصول الدعم للمواطنين؟ أم أنها في عملية الاستهداف التي تجعل من جميع السوريين مستحقين لهذا الدعم؟

زاويتي في موقع فينكس.... زياد غصن–

بتصرف.. معركة الدعم الأهم!

أين تكمن المشكلة الأولى للدعم الحكومي اليوم؟

في الحلقات المؤسساتية التي تسبق وصول الدعم للمواطنين؟ أم أنها في عملية الاستهداف التي تجعل من جميع السوريين مستحقين لهذا الدعم؟

منذ إثارة هذا الملف قبل خمسة عشر عاماً، والحكومات المتعاقبة تحاول توجيه الأنظار نحو شريحة مستهلكي الدعم باعتبارها جوهر المشكلة، سواء لجهة شمول الدعم جميع المواطنين بغض النظر عن أوضاعهم الاقتصادية، أو لجهة ما يشاع أحياناً على ألسنة بعض المسؤولين من أن استمرار الدعم يولد حالة من عدم التقدير لدى المستهلكين بأهميته، وتالياً حدوث هدر، وعدم استثمار صحيح للسلع والخدمات المدعومة.

وجميع المشروعات، الخطط، والقرارات الحكومية المرتبطة بملف الدعم طيلة السنوات السابقة، قبل الحرب وخلالها، تُظهر بجلاء مثل هذه النظرة.

عملياً يمكن القول: إن المشكلة الأساسية هي في الحلقات المنتجة والمقدمة للدعم، وما يشوب عملها من هدر وفساد كبيرين.

وجميعنا يعلم أن معالجة أوجه الهدر والسرقة في ملف الدعم الحكومي من شأنه تقليص الكلف العالية، وإظهار القيمة الحقيقية والفعلية لفاتورة الدعم سنوياً.

لهذا فإن مهمة معالجة الملف يجب أن تبدأ أولاً من الحلقات المنتجة والمقدمة للدعم، بما فيها الحلقات الخاصة التي تتولى عملية توريد بعض السلع المدعومة... وفي هذه المرحلة الصعبة تصبح أولوية اقتصادية يجب أن تحاسب عليها أي حكومة...

إذ لا يمكن أن تترك الحكومة فساد مؤسساتها، وتهتم بوضع معايير وأسس لحصول المواطنين على الدعم في مجتمع تقول البيانات الإحصائية عنه ما يلي:

28% من أسره اضطرت لبيع أصولها الأسرية (مثل السلع المعمرة) لشراء الطعام، فضلاً عن تخفيض إنفاقها على المواد والخدمات غير الغذائية.

23% من أسره اضطرت لبيع الأصول المنتجة أو تلك التي تستخدم في الإنتاج (آلة خياطة، دراجة، سيارة...) للهدف نفسه..

8%من أسره باعت أرضاً أو منزلاً أو هاجر أحد أفرادها في مسعاها للتأقلم مع الظروف المعيشية الصعبة.

ومن بين كل ثلاث أسر هناك أسرة واحدة تلجأ إلى الاقتراض للتأقلم مع ظروف نقص الغذاء وتأمين متطلباتها.

53%من أسره حصلت على دعم من مصادر خارجية في العام الماضي باختصار... مجتمع ليس فيه سوى 5 % من أسره آمنة غذائيا، والباقي إما تفتقد للأمن الغذائي أو تعيش ضمن الطبقة الهشة المهددة بالسقوط في دائرة انعدام الأمن الغذائي... مثل هكذا مجتمع يحتاج إلى زيادة الدعم وليس إلى تخفيضه!

من دون شك هناك أسر غير مستحقة للدعم، ويفترض ألا تحصل عليه، إنما الخطوة الأولى تبدأ من ضبط تكلفة إنتاج وتقديم السلعة أو الخدمة

المدعومة، ومن ثم تأتي الخطوة الثانية المتمثلة في تحديد الشريحة المستحقة، وهي خطوة ليست سهلة في ضوء البيانات السابق ذكرها.

لكن قناعتي تقول: الحكومة التي لا تجد خياراً سوى رفع أسعار السلع المدعومة، وتقليص مخصصات الأفراد من تلك السلع، هي أعجز من أن تفتح معركة الهدر والفساد في ملف الدعم الحكومي...!

http://www.fenks.co/index.php/2020-09-26-22-50-49/2020-09-27-10-41-04/49912-2021-08-18-06-23-33?fbclid=IwAR2OMLTZyj2Y6XqIKiGcGgUNURx3tWqY_H5W3CkETu95XbT2YXpRCYgIdxI

6 – لم تترك حكومة عرنوس الأولى سلعة واحدة مدعومة إلا ورفعت سعرها... والسؤال: هل هي مهتمة برصد أثر قراراتها على معيشة المواطنين؟

زاويتي الأسبوعية في مجلة المشهد بنسختها الالكترونية... زياد غصن

أما بعد... أثر السياسات والقرارات!

لم تترك حكومة عرنوس الأولى سلعة واحدة مدعومة إلا ورفعت سعرها، وذلك خلال مدة لم تتجاوز العام الواحد فقط... !

وعلينا، في ضوء ذلك، أن نتخيل ماذا سيحدث خلال السنوات الثلاث القادمة، فيما لو تمسكت هذه الحكومة، بعد التجديد لها، بمقاربتها السطحية للشأن الاقتصادي!

ليست هذه هي الفكرة التي أودّ مناقشتها في هذه الزاوية، وإن كانت هامة، وتستحق أن تكون محوراً لنقاشات صريحة، قبل أن تؤدي مثل هذه السياسات إلى مزيد من تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع السوري.

دعونا نسأل التالي: هل أجرت حكومة عرنوس تقييماً علمياً وموضوعياً لأثر قرارات رفع أسعار السلع المدعومة على حياة المواطنين وأوضاعهم المعيشية؟

المنطق والمسؤولية الوطنية يفرضان ذلك لعدة أسباب، أهمها تقرير إمكانية الاستمرار بتطبيق مثل هذه السياسات، أو استبدالها بسياسات أخرى قد تكون أقل ضرراً، فضلاً عن قياس حجم الضرر الحاصل اقتصادياً واجتماعياً، وتحديد ماهيته، ليصار إلى اعتماد برامج محددة لمعالجة ما حدث.

مثلاً... كيف انعكس قرار زيادة سعر مادة المازوت المخصصة لأغراض التدفئة والنقل على الأسواق المحلية؟ وهل كانت النتائج قريبة من البيانات والمؤشرات الحكومية التي جرى الاعتماد عليها في اتخاذ ذلك القرار؟

كذلك الأمر بالنسبة إلى زيادة سعر مادة الخبز المدعوم... كيف كانت تأثيرات القرار على الأسر الفقيرة وذات الدخل المحدود في البلاد؟ وما هي السلع التي اضطرت بعض الأسر للاستغناء عنها في سبيل تأمين شراء مخصصاتها من الخبز وبالسعر الجديد؟

مع أن المؤشرات تبدو واضحة وملموسة، إلا أنه عندما يكون هناك تقييم علمي، فإن الأولوية تكون لمناقشة النتائج نفسها والمشروعات والخطط "التصحيحية" التي يمكن العمل عليها، وهذا من شأنه تجنب أي تفاقم للتأثيرات السلبية من جهة، وبناء حالة من الثقة بين المواطن والحكومة من جهة ثانية.

لكن من هي الجهة الحكومية التي يمكن أن تتولى تنفيذ مثل هذه المهمة باستقلالية ومهنية علمية عالية؟

شخصياً ليس لديّ ثقة بنتائج عمل أي جهة بالنظر إلى حجم التأثير الحكومي فيها، وما تعانيه مؤسساتنا من ترهل إداري كبير، وتالياً فإن أي عمل ينجز من قبل هذه الجهات لن يخرج من عباءة ما تريده الحكومة...

والدليل.. هل سمعتم بجهة حكومية واحدة اعترضت على قرار حكومي خاطئ، أو نبهت الحكومة لخطورة تأثير بعض قراراتها؟

يتمثل الحل هنا في الاستعانة بمجموعة من الباحثين والشخصيات العلمية، والاعتماد عليهم كفريق تنفيذي يتولى مسؤولية الإشراف ومتابعة إنجاز مثل هذه الدراسات والمسوح الإحصائية بعيداً عن أي تدخل حكومي.

مثل هذا الخيار سيكون، وبغض النظر عن نتائجه، نقطة تحسب لصالح الحكومة... هذا إذا كانت تبحث عن رضا المواطن وكسب ثقته!

http://almashhadonline.com/article/6118ea5cf3934

7 – لأنّ سورية تستحق .. حفل إطلاق مشروع مدوّنة وطن بهيكليته الجديدة...

دمشق – السلطة الرابعة –: أغسطس 5, 2021

إضافات هي الأولى من نوعها محلياً .. إحياء مدونة الموسيقا .. وموقع البوابة المعرفية

زياد غصن : في ظل الوضع المعيشي والغلاء والخدمات أو متابعة أخبار الفساد .. المنافسة لن تكون سهلة

أقامت الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية اليوم في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق حفل إطلاق "مدوّنة وطن" بحلّته الجديدة وسط حضور واهتمام السادة الممثلين عن وزارتي الثقافة والإعلام، ومجموعة من السادة الصحفيين والإعلاميين، والسادة المهتمين بصناعة المحتوى الرقمي.

مدوّنة وطن وهو مبادرة وطنية أطلقتها الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية عام 2008 وتهدف إلى إغناء المحتوى الوطني السوري على الإنترنت بشقيّه المعلوماتي والخدمي ضمن بوابة واحدة تجمع أكثر من ثلاثين موقعاً متشعباً للخدمات والمعلومات، وذلك سعياً نحو خلق قيمة مضافة عبر المحتوى الإلكتروني والخدمي. إضافة إلى إحياء مدوّنة الموسيقا وموقع البوابة المعرفية وهو الأول محلياً.

واليوم تحاول الجمعية من جديد إعادة هيكلة المشروع بعد سنوات الحرب القاسية ليعود كما أرادته عند التأسيس انعكاساً مهنياً واحترافياً لتحولات الحياة السورية ومتغيراتها وإرثها الحضاري والإنساني والعلمي والاجتماعي.

بدايةً رحّب الأستاذ د. صلاح الدوه جي رئيس الجمعية بالسادة الحضور، ثمّ ليوجز بشكل سريع رؤية الجمعية وأهدافها والمشاريع والمبادرات التي تمّ احتضانها ودعمها، وتحدّث أيضاً عن التوجهات الاستراتيجية التي يتمّ تحقيقها

من خلال مجموعة من البرامج المهمّة والأهداف وخاصّة فيما يتعلّق بتطوير البيئة الحاضنة للإنتاج المعرفي ومنها مشروع مدوّنة وطن.e–syria

خطة لإنتاج 10 آلاف مادة تدوينية

وأوجز مجموعة من الأهداف المرتبطة بتلك التوجهات للعامين / 2021 – 2022 / وكانت على الشكل الآتي:

إنتاج 100 منتج رقمي متوافق مع معايير الجودة.

إنتاج 2000 مادة تدوينية أو مقال (تخصصي أو توعوي)

دعم تطوير 15 منتج معرفي برمجي.

تحقيق معدّل زيادة في قدرة الجمعية للوصول لأفراد المجتمع عبر أنشطتها بمقدار 40.%

تحقيق معدّل زيادة في تقديم خدمات النفاذ من حيث الجودة والانتشار بنسبة 20.%

لنصل خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين 2022– 2025 إلى 1000 منتج رقمي، و10,000 مادة تدوينية، إضافة إلى 50 منتج معرفي.

تشبيك مع المهتمين

د. سعيد أبو طراب مدير مشروع المحتوى الرقمي شرح بإيجاز عن أهمية تصنيع المحتوى والرقمنة والتخزين، ودور المختصين لإظهار البيانات والمعلومات والتواصل مع المستخدمين، مؤكّداً على ضرورة التعاون والتشبيك بين جميع المهتمين لدعم مشروع مدوّنة وطن بحلّته الجديدة ومجلس إدارته الجديد وبوجود فريق متكامل وميزانية معقولة متوفّرة.

منافسة ليست سهلة

الزميل الأستاذ زياد غصن مدير مشروع مدوّنة وطن قال في حديثه بأنّ المنافسة ليست سهلة وخاصّة للحديث عن مقالات تعكس تحوّلات الحياة السورية من خلال تدوين حضارات وأعراف وعادات وتقاليد في ظلّ بحث الناس في هذه الأيام عن متابعة الواقع اليومي الذي يُعنى بالوضع المعيشي والغلاء والخدمات أو متابعة أخبار الفساد. وأن يكون هناك جيلٌ من الصحفيين يؤمن بهذا المحتوى.

https://4e-syria.com/?p=23995

8 – اعتقادي، إما أن يكون الفرد سبباً في انهيار مؤسسات، ضياع قطاعات، وشيوع الفساد، أو أن يكون رافعة نجاح، عامل إنقاذ، ومبعث أمل وتفاؤل.

كتب زياد غصن، زاويتي في موقع فينكس....

بتصرف.. الفرد.. أولاً!

هل هي مصادفة أم سوء حظ أن يشهد قطاع اقتصادي أو خدمي تراجعاً مخيفاً مع تولي شخصية ما منصباً مؤثراً في هذا القطاع؟ أم هي نتيجة طبيعية، بالنظر إلى ضعف مؤهلات هذه الشخصية ومحدودية إمكانياتها الفردية؟

ربما ما سأقوله لا يعجب البعض أو لا يتفق معه، لكنه يبقى عبارة عن وجهة نظر خاصة تدعمها حقائق عدة.

باعتقادي، إما أن يكون الفرد سبباً في انهيار مؤسسات، ضياع قطاعات، وشيوع الفساد، أو أن يكون رافعة نجاح، عامل إنقاذ، ومبعث أمل وتفاؤل.

والدليل على ما سبق ما يلي..

ارتباط تدهور أداء بعض القطاعات الخدمية والاقتصادية مع تولي بعض الأشخاص غير المعروفين مناصب وزارية مؤثرة في هذه المرحلة، وفقدان مؤسسات كبيرة حضورها وتأثيرها العام مع تسلم بعض الشخصيات المشهود لها بالضعف وسوء الإدارة مقاليد الإدارة العليا فيها.

وعلينا أن نتوقع سمات هذه الشخصيات، إمكانياتها العلمية، آفاقها المعرفية، وسلوكياتها الإدارية حتى وصل حال بعض القطاعات إلى ما وصل إليه حالياً من عجز وفشل وفساد.

في المقابل، فإن تعيين شخصيات تحظى باحترام وتقدير علمي و أخلاقي في مناصب مختلفة من المسؤولية، كان سبباً في نهوض وزارات ومؤسسات، وشيوع حالة شعبية من الأمل والتفاؤل.. وهناك أمثلة قريبة زمنياً وأخرى بعيدة.

كل ذلك يجعل من عملية ترشيح أشخاص لشغل مهمة أو منصب حكومي، بمنزلة حكم مسبق بالنجاح أو الفشل على مستقبل وزارة هنا أو مؤسسة هناك.

هذا لا يعني أن هناك أفراداً يملكون قدرات خارقة، يستطيعون من خلالها تغيير أو قلب أوضاع المؤسسات والجهات العامة رأساً على عقب، و تالياً على الدولة أن تبحث عنهم... لكن يمكن القول إن هناك أفراداً يملكون ما تحتاجه مؤسساتنا من كفاءة، إخلاص، ونزاهة... وبإمكانهم استثمار الهامش المتاح لهم لصناعة فارق ما في الأداء والإنجاز... أو على الأقل التخفيف والحد من حجم المصائب والكوارث المتلاحقة.

هؤلاء موضوعياً ومنطقياً يجب عدم التفريط بهم، خاصة في أوقات الأزمات والأوقات الحرجة.... إنما عملياً هؤلاء هم أول من تجري التضحية بهم، وتطفيشهم،.. والأمثلة كثيرة، في كل قطاع.

قريباً ستكون لدينا حكومة جديدة، ومن المؤكد أن أحكامنا ستتوجه أولاً نحو أعضائها كأفراد، لتقييم مدى قدرتهم على إنجاز الفارق، وتغيير صورة الإحباط التي راكمتها الإجراءات والسياسات الحكومية غير المتبصرة بآلام المواطنين ومعاناتهم.

لذلك لنرَ ماذا سيكون عليه مستقبلنا مع التشكيلة الحكومية الجديدة... وإن كان هناك من لا يجد فائدة من الانتظار!

كتب زياد غصن، زاويتي في موقع فينكس....

https://fenks.co/index.php/2020-09-26-22-50-49/2020-09-27-10-41-04/49380-2021-08-04-08-23-14

9 – حصة الفرد من مادة الخبز العادي... تحزير واستخارة...واجتهادات شخصية!

زياد غصن، زاويتي في مجلة المشهد بنسختها الالكترونية

أما بعد.... السادة وزارة التجارة!

ربما علينا أن نُذكِّر وزارة التجارة الداخلية أن مسح الأمن الغذائي الأخير، والذي أجرته هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء وبرنامج الغذاء العالمي، خلص إلى نتائج خطيرة جداً، كان أبرزها ما يتعلق بتصنيف الأسر السورية تبعاً لدرجة الحرمان من الغذاء.

المسح أظهر الآتي يا سادة.. إن 30.7% من الأسر الواقعة في دائرة الحرمان الغذائي تصنف على أنها الأكثر حرماناً لتكرار اضطرارها لعدم تناول الطعام لأكثر من 10 مرات في الشهر السابق لتنفيذ المسح.

إن 33.7% من الأسر تصنف على أنها متوسطة الحرمان الغذائي لتكرر عدم تمكنها من الحصول على الغذاء من 3 إلى 10 مرات خلال

الشهر السابق لتنفيذ المسح. أما الأسر التي صنفت على أنها نادرة الحرمان الغذائي، فقد شكلت نسبتها حوالي 36% والسبب تكرر عدم تمكنها من الحصول على الغذاء لمرة واحدة أو مرتين خلال الشهر السابق لتنفيذ المسح.

ومن دون أدنى شك، فإن نسب الأسر التي تعاني حرماناً غذائياً شديداً أو متوسطاً، قد زادت خلال الأشهر المنصرمة من العام الحالي، لأسباب عدة، من أهمها فشل وزارتكم في تنفيذ العديد من المهام الموكلة إليها كضبط مخالفات الأسواق، التدخل الإيجابي الفعلي والمؤثر في الأسواق، ضمان تدفق السلع والمنتجات إلى الأسواق، والحد من عمليات الاحتكار والغش وغيرها.

لهذا، فإن قرار تحديد مخصصات الفرد من مادة الخبز ليس بالأمر السهل أو عبارة عن عملية "تحزير"، فهو إما أن يزيد من معاناة مواطنين كثر في تأمين الحد الأدنى لاحتياجاتهم من الغذاء وتالياً زيادة نقمتهم وغضبهم، أو أنه قد يسهم في طمأنة الناس وتبديد مخاوفهم..

والسؤال الذي نوجهه إليكم ... هل أخذت وزارتكم بعين الاعتبار مثل هذه النسب وغيرها عندما حددت مخصصات الفرد والأسرة من مادة الخبز المدعوم وفق ما هو متداول حالياً؟ أكثر من ذلك... ما هي البيانات والمؤشرات الإحصائية التي استند عليها موظفو وزارتكم في تحديد تلك المخصصات؟

منذ فترة تواصلتُ مع أحد باحثي مسح الأمن الغذائي، وسألته إن كانوا خلال تنفيذ المسح قد حاولوا الوقوف على حجم استهلاك الفرد أو الأسرة الواحدة من مادة الخبز العادي، فأجابني أن استمارة المسح لم تتضمن مثل هذا التفصيل.... إذاً على ماذا اعتمدت وزارة التجارة الداخلية في قرارها الأخير الذي أثار هذه الموجة من الغضب الشعبي؟ ليس هناك من مؤشر في هذا الخصوص سوى ما تضمنه مسح دخل ونفقات الأسرة لعام 2009، والذي

أشار بوضوح إلى متوسط استهلاك الفرد من الخبز العادي يبلغ حوالي 14.4 كغ شهرياً، أي ما يقرب من 13 ربطة شهرياً (وزن الربطة 1100 غرام)...

لكن بعد 12 عاماً... هل لا يزال متوسط استهلاك الفرد هو نفسه؟

جميع المؤشرات تقول إن استهلاك الفرد من مادة الخبز العادي قد زاد للأسباب التالية:

–تدهور المستوى المعيشي للسوريين خلال سنوات الحرب بشكل كبير جداً، وما نجم عنه من عادات غذائية جديدة كتقليص عدد وجبات الطعام اليومية، محدودية السلع الغذائية المتاحة، الاعتماد على الخبز كوسيلة للشبع.

–زيادة الفارق بين سعر الخبز السياحي وسعر الخبز المدعوم، إلى مستويات جعلت معظم الأسر عاجزة عن شراء الخبز السياحي، والاتجاه تالياً إلى تأمين احتياجاتها من الخبز العادي المدعوم.

–دخول الأطفال كمستهلكين أساسيين للمادة بفعل عدم تمكن أسرهم من شراء المواد الغذائية المعتادة سابقاً في مثل أعمارهم.

ربما كان من الأجدى لوزارة التجارة الداخلية لو أنها استعانت منذ البداية بخبرة بعض الكفاءات الوطنية، وتحديد تلك التي شاركت بإنجاز وتنفيذ مسوح الأمن الغذائي الأربع التي تمت خلال الفترة الممتدة من العام 2015 ولغاية 2020. فعلى الأقل كانت المخصصات ستكون أقرب إلى الواقع... فضلاً عن تجنب الضجة الشعبية التي حصلت مؤخراً.

مشاهدات شخصية: مشهد1: على مدار الأشهر الماضية، وبحكم وجود أحد الأصدقاء المشرفين على توزيع مادة الخبز في إحدى المناطق، كنت شاهداً على حوادث مليئة بالحزن لسوريين من مختلف الأعمار ينتظرون حتى

ساعات الفجر الأولى.. ومع ذلك لا يحصل بعضهم على مخصصاتهم اليومية رغم كل التصريحات الحكومية "التجميلية"!

مشهد2: خلال عطلة عيد الأضحى كانت أسر كثيرة تترجى معتمداً هنا ومعتمداً هناك للحصول على ربطة خبز لتطعم أطفالها.... والسبب نقص مخصصات المعتمدين المسلمة لهم من قبل بعض المخابز والأفران!

مشهد3: نعم، إن بعض كميات الخبز تذهب علفاً للحيوانات، لأن هذه هي غايتها الأساسية عند إنتاجها، بدليل أن هناك مخابزاً تنتج خبزاً جيداً وأخرى تنتج خبزاً سيئاً.... أي أن المواطن ليس من يتحمل مسؤولية تحول الخبز إلى علف للحيوانات؟

مشهد4: وجود هدر في استهلاك المادة من قبل بعض الأسر لا يعالج بخفض الكميات من دون تمييز، وإنما يعالج بتغيير ثقافة الاستهلاك السائدة واستبدالها بثقافة استهلاك جديدة وفقاً للظروف المعيشية السائدة.

هامش: الحرمان: هو عدم امتلاك أو استخدام أو التمتع بالأشياء الأساسية التي يحتاجها الإنسان للعيش المريح.

http://almashhadonline.com/article/61066c514e4ca

10 – الحكومة «تنقّح» بيانها الوزاريّ: وعود أكثر... إحباط أكثر

الخبير السوري: 2021/09/06 زياد غصن

تُقدِّم الحكومة السورية الجديدة، والتي حافظ فيها معظم الوزراء السابقين على حقائبهم، اليوم، بيانها الوزاري إلى مجلس الشعب، متضمّناً مروحة واسعة من «البرامج» التي حلّت محلّ «السياسات»، وإن كانت تكراراً لما دأبت الحكومات المتعاقبة على إعادة إنتاجه مرّةً تلوَ أخرى، من دون أن

يُبصر أيّ من الوعود النور. وعلى رغم الإحباط الذي أشاعه التجديد للحكومة، يَعِد البيان الوزاري باتخاذ إجراءات من شأنها «تحسين مستوى معيشة المواطنين»، عبر الزيادة «المدروسة» للرواتب والأجور، و«عقلنة الدعم»، فضلاً عن «الإصلاح الإداري»، وهو ما يثير مخاوف إزاء طريقة التنفيذ، وخصوصاً لجهة «إعادة هيكلة الدعم» والجهات المستفيدة منه

ببيان مختلف هذه المرّة – من حيث الشكل فقط –، تحاول الحكومة السورية، برئاسة حسين عرنوس، مقاربة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الكثيرة التي تواجهها البلاد، بالاعتماد على صيغة عمل جديدة قوامها إحلال مصطلح «البرامج»، المرتبط تنفيذ كل منها بمدّة زمنية لا تتجاوز الثلاث سنوات، محلَّ مصطلح «السياسات»، الذي طغى سابقاً على مضمون البيانات الحكومية. لكنّ ذلك لم يكن ليُخرج البيان الوزاري من دائرة الاستراتيجيات والأهداف «الطموحة جدّاً»، والتي مرّت سنوات وعقود على تكرار طرْحها، من دون أن ترى النور. وتستهلّ الحكومة السابعة منذ بدء الحرب، بيانها المُقدَّم إلى مجلس الشعب، بإعلان التزامها مبادئ أساسية لطالما شكّلت محور الانتقادات الشعبية الموجّهة لأداء جميع الحكومات، ومن أبرزها: الحفاظ على حقوق المواطنين وأمنهم وكرامتهم وحرّيتهم الشخصية، ثم العدالة والنزاهة والشفافية ومواصلة مكافحة الفساد وحماية المال العام واستعادته، وأخيراً الانتقال إلى اقتصاد مبنيّ على تعزيز الإنتاج، ومعتمد على القدرات الإنتاجية.

سفارات جديدة

تُفرد الحكومة العتيدة، والتي أشاع التجديد لها حالةً من الإحباط العام، مروحةً واسعة من الأهداف والبرامج الموزّعة على مجالات رئيسة؛ فإلى جانب

إعادة التأكيد على دعْم المؤسسة العسكرية لاستعادة ما تبقّى من مناطق خارج سيطرة النظام ومكافحة «الإرهاب»، وفرْض «هيبة الدولة»، والحدّ من معدّلات الجريمة المرتبطة بظروف الأزمة، أو تلك التي تمسّ الاقتصاد الوطني، يتضمّن بيان الحكومة العمل على أحد عشر بنداً في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، أهمّها: «إعادة فتح السفارات السورية أينما كان ذلك ممكناً، والنظر في فتح سفارات جديدة ضمن رؤية مدروسة في قارات أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية وأماكن أخرى، وكذلك مراجعة واقع السفارات المفتوحة حالياً، ودراسة جدوى عملها على المصالح المباشرة للدولة السورية»، إضافة إلى «تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، والعمل على إيجاد منافذ جديدة للمنتجات الوطنية في أسواق الدول الأخرى». وبدا لافتاً «الترحيب بالجهود التي تقوم بها بعض الدول العربية لدعم سوريا سياسياً واقتصادياً»، والتشديد على تمسّك سوريا «أكثر من أيّ وقت مضى بعمقها العربي»، وبمواصلة «دعم حقّ الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلّة على أرضه المحتلّة، وعاصمتها القدس.»

يركّز بيان الحكومة على إعادة فتح السفارات السورية أينما كان ذلك ممكناً

في الملف الاقتصادي، والذي باتت تطوّراته تشكّل هاجس السوريين الأوّل، تَعِدُ الحكومة، في استعراضها للبرامج المُراد تنفيذها في مجال التنمية الاقتصادية، بالاستمرار في «اتّخاذ جميع الإجراءات التي من شأنها تحسين مستوى معيشة المواطنين»، وذلك من خلال العمل على: الزيادات المدروسة للرواتب والأجور ومتمّماتها، الحدّ من غلاء المعيشة، تعزيز القوّة الشرائية للعملة الوطنية، ضبط الأسواق والأسعار، وعقلنة الدعم وإيصاله إلى

مستحقّيه. ولتحقيق ذلك، تضع الوزارات الاقتصادية على جدول أعمالها تنفيذ 28 برنامجاً موزّعاً على قطاعات اقتصادية رئيسة، تبدأ بالإنتاج والاستثمار، مروراً بالسياستَين المالية والنقدية، وصولاً إلى السياحة. وعلى رغم أن غالبية تلك البرامج ليست سوى عناوين ردّدتها غالبية الحكومات السابقة، إلّا أن الإصرار على طرْح بعض البرامج، من شأنه إثارة المخاوف إزاء طريقة تنفيذها، ومنها برنامج إعادة هيكلة الدعم الذي يهدف، بحسب البيان، إلى «إيصال الدعم إلى مستحقّيه، وفق معايير توضع لهذا الغرض». عن ذلك، يقول الوزير السابق، نبيل الملّاح، لـ«الأخبار»، إن «المشكلة ليست في الدعم وشكله، وإنّما في انخفاض القوّة الشرائية للّيرة، وعجز الموازنة المتراكمة، والذي يزداد سنة بعد سنة». ويضيف: «علينا أن ندرك أن الدعم قامت به الدولة منذ البداية لتغطية جزء من انخفاض الرواتب والأجور، أي أنه ليس منحةً للناس.»

وفي المجال الثاني المرتبط مباشرة بمعاناة السوريين راهناً، أي الخدمات والبنى التحتية، تضع الحكومة نصْب عينيها تنفيذ عشرة برامج خلال السنوات الثلاث المقبلة، أهمّها ما يتعلّق بقطاع الطاقة، والذي خُصّص له برنامجان: الأوّل هو البرنامج التنفيذي للطاقات المتجدّدة الممتدّ حتى عام 2025، والهادف إلى زيادة مساهمة الطاقات المتجدّدة في ميزان الطاقة، وخفض الطلب على الطاقة التقليدية. والثاني، يتعلّق بالتوسُّع في عمليات أتمتة ومكننة توزيع المشتقّات النفطية، بغية الحدّ من الفساد، وتقليل الخسائر أثناء عمليات التخزين، وإدارة توزيع المواد المدعومة بشكل فعّال.

إرث الحرب اجتماعياً

وعلى رغم الانتقادات المباشرة وغير المباشرة التي تُوجّه للآليات المتّبعة في تنفيذ مشروع «الإصلاح الإداري»، يؤكد بيان الحكومة المضي قُدُماً في تنفيذه، مُحدداً إطاره المرحلي، خلال الفترة المقبلة، بثمانية برامج تنفيذية، يتصدّرها برنامج إعادة هيكلة البنية التنظيمية للجهاز الحكومي على مستوى الإدارات المركزية، ومكافحة الهدر في القوى البشرية وتنظيم العمالة، ثم تحديث التشريعات الناظمة للوظيفة العامة، فحوكمة الأداء الحكومي، وإعادة هيكلة القطاع المالي، وأخيراً إعادة هيكلة الشركات الإنشائية.

أما قضايا التعليم، الصحة، الثقافة، التنمية المجتمعية، الإعلام وغيرها من قطاعات التنمية البشرية، فكان لها نصيب وافر من البرامج التي وصل عددها إلى حوالى 28. كما أبدى البيان اهتماماً حكومياً بمسألة «البناء الأخلاقي للفرد والمجتمع»، وتخصيص برنامج خاص لهذه الغاية، يهدف إلى «تعزيز السلوكيات الإيجابية لدى المواطنين، استناداً إلى القيم الروحية، وتصحيح الانحرافات الفكرية التي طاولت بعض شرائح المجتمع نتيجة الحرب، وتصحيح المفاهيم والمصطلحات التي تقوم عليها منظومة القيم الأخلاقية في المجتمع». وتضمّنت قائمة البرامج واحداً مهمّاً غايته «تعزيز ثقافة الانتماء والمواطنة»، بالإضافة إلى برنامج آخر يُراد من ورائه تعزيز مفهوم «إعلام الدولة»، وليس فقط الإعلام الحكومي، وذلك من خلال وضع استراتيجية إعلامية واضحة.

زياد غصن- الأخبار اللبنانية http://syrianexpert.net/?p=59537

11 - سوريا في دوّامة الكهرباء: «النووي» بعيد المنال... فتّشوا عن غيره

زياد غصن السبت 4 أيلول 2021

ما تعانيه سوريا اليوم ليس سوى انفجار لمشكلة قديمة تتعلّق بزيادة الطلب على الطاقة (أ ف ب)

قبل حوالى أحد عشر عاماً، أعلن ديمتري ميدفيديف، وكان حينها رئيساً لروسيا، أن بلاده تدرس إمكانية إنشاء «محطة نووية» لإنتاج الكهرباء في سوريا. لكن دخول البلاد في أتون الحرب، أوقف على ما يبدو المشروع الروسي. ومع اشتداد أزمة الكهرباء التي تعيشها البلاد حالياً، يعود هذا المشروع إلى الواجهة من بوّابة التساؤل عن إمكانية إعادة إحيائه، والخيارات المتوافرة بدلاً منه

حيرة ما بعدها حيرة، تلك التي تنتاب السوريين في تعاملهم مع وضع الكهرباء في بلدهم. فالمنظومة التي تعرّضت في أجزاء واسعة منها للتخريب والنهب بفعل سنوات الحرب، تمكّنت، خلال فترة زمنية قياسية، من العودة إلى الخدمة مجدّداً، في جميع المناطق التي استعادت السلطات سيطرتها عليها، على رغم تبعات الحصار وعوائقه، وهو ما زاد عدد المستفيدين من الكهرباء خلال السنوات الثلاث الممتدّة من 2016 ولغاية 2019، من 2.8 مليون إلى 4.2 ملايين. لكن هذه المنظومة نفسها تبدو اليوم، مع تغيّر الظروف العامة وتحسّن الوضع الأمني، عاجزة عن إدارة إمدادات الطاقة الكهربائية بنجاح، كما فعلت في السنوات التي مثّلت أعلى درجات التهديد، لا سيما عندما تمكّن تنظيم «داعش» من وضع يده على معظم حقول النفط والغاز في المنطقتين الشرقية والوسطى.

وفي تفسيرهم لذلك العجز، لا يتوقّف المهتمّون بشؤون الطاقة عندما يرتبط بالمنظومة الكهربائية من تجهيزات ومعدّات لنقل الطاقة الكهربائية وتوزيعها؛ إذ إن تلك التجهيزات يمكن استيرادها بطريقة أو بأخرى أيّاً كانت شدّة الحصار، بدليل أن وزارة الكهرباء استطاعت مثلاً، خلال السنوات الثلاث المذكورة، إعادة تأهيل 72 محطة تحويل، و7259 مركز تحويل، و5900 كم من شبكات التوزيع. لكن ما تعانيه سوريا اليوم ليس سوى انفجار لمشكلة قديمة تتعلّق بزيادة الطلب على الطاقة، بحسب ما يشير إليه الباحث في شؤون الطاقة، زياد عربش. وهذا ربّما ما جعل دمشق تفكّر جدّياً، مع نهاية العقد الأول من القرن الحالي، بالتوجّه نحو استخدام الطاقة النووية في إنتاج الكهرباء، وفق ما كشفه الرئيس الروسي السابق، ديمتري ميدفيديف، خلال زيارته دمشق في أيار من عام 2010، حيث أعلن أن موسكو تدرس بناء محطّة كهرباء نووية في سوريا، ثمّ جاءت وثيقة نشرتها «الوكالة الدولية للطاقة الذرّية» في عام 2011، لتُظهر أيضاً أن «سوريا تدرس بناء أولى محطاتها النووية بحلول عام 2020، لتلبية الطلب المتسارع على الكهرباء.«

عملية مكلفة ومعقدة

لكن مشروع المحطّة النووية الروسية، والذي كان حاضراً على أجندة الحكومة قبل عقد ونيّف، لا يبدو أنه سيُكتب له أن يبصر النور على المدى القريب، وربما المتوسّط أيضاً، وذلك لسببين: الأوّل متعلّق بالتكلفة العالية التي باتت سوريا بفعل الحرب وأضرارها الكارثية عاجزة عن تحمّلها، إذ بحسب ما يذكر خبير حكومي في مجال الكهرباء، فإن التوجّه نحو استخدام الطاقة النووية في إنتاج الكهرباء يمثّل عملية مكلفة ومعقدة جداً، حيث تبلغ مثلاً تكلفة الكيلو واط المركّب من المحطة الكهرونووية حوالى 5 آلاف دولار،

وهو رقم كبير جداً مقارنة بالإنتاج التقليدي لبلد كسوريا. أمّا السبب الثاني، فيتمثّل في موقف الدول الكبرى المعنيّة باستخدامات الطاقة النووية، والتي لا تزال إلى الآن تعارض أيّ مساهمة دولية في عملية إعادة الإعمار، وتالياً فهي ستكون رافضة بحزم لأيّ توجّه سوري نحو الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، متذرّعة بحجج كثيرة، أهمّها عدم الثقة بحقيقة النوايا السورية من مشروع كهذا، في ظلّ حضور العامل الإسرائيلي، والمخاوف المرتبطة بأمن تلك المنشآت.

لا يبدو أن مشروع المحطة النووية الروسية سيُكتب له أن يبصر النور على المدى القريب

يُضاف إلى ما تَقدّم أن المشروع يبدو أيضاً مؤجّلاً، حتى بالنسبة إلى حلفاء دمشق. فما كان ممكناً قبل عام 2011، لم يَعُد كذلك بعد عقد ونيّف من حرب مدمّرة وعقوبات غربية خانقة. وهذا لا يقتصر على مشاريع الحلول التي باتت تنتشر إقليمياً لتلبية الطلب على الكهرباء، وإنما يشمل، ولو مؤقتاً، إعادة إعمار البنية التحتية للقطاع بشكله التقليدي. وبحسب ما يذكر الدكتور سنان علي ديب، رئيس «جمعية العلوم الاقتصادية» في اللاذقية، فإن «من المؤكّد أن مسيرة الدول الصديقة بعد قانون قيصر لا تدلّ على وجود نوايا كهذه، فإعادة إعمار البنى التحتية لقطاع الكهرباء بحاجة إلى جهود تلك الدول ومساعدتها، ولكن ما نراه اليوم أن هناك تباطؤاً، وأحياناً تمنّعاً في ظل الظروف الراهنة والتعقيدات الإقليمية والتغيرات العالمية». ويضيف، في تصريح إلى «الأخبار»، أنه على «رغم حاجة تلك الدول استراتيجياً إلى سوريا، إلا أن هناك عراقيل، وأحياناً هذه العراقيل تكون محلية، فضلاً عن أسلوب تعاطي الدول مع عملية إعادة الإعمار.«

مزيدٌ من الغاز

في ضوء ذلك، فإن الخيارات السورية في معالجة أزمة الكهرباء القائمة حالياً، تبدو محصورة في ثلاثة محاور أساسية:

الأول، وهو الأكثر ضرورة اليوم، يتمثّل في العمل على توسيع عمليات الاستكشاف والتنقيب عن الغاز وتسريعها، بغية سدّ جانب من الفجوة المتشكّلة بين الطلب على الغاز من قِبَل محطات توليد الكهرباء، وبين المتاح حالياً، وذلك ريثما تتمكّن دمشق من استعادة السيطرة على حقولها النفطية والغازية في منطقة الجزيرة. ووفقاً لبيانات وزارة الكهرباء، فقد شهدت كميات الغاز الواصلة إلى محطات التوليد تراجعاً منذ عام 2020، حيث بلغ معدلها الوسطي حوالى 11.4 مليون متر مكعب، مقابل 13 مليون متر مكعب في عام 2019، ومثلها تقريباً في عام 2018، علماً أن نسبة الإنتاج الكهربائي المعتمد على الغاز بلغت في العام الماضي حوالى 69%، في حين أن نسبة الإنتاج الكلي المعتمد على الفيول أو المازوت كانت حوالى 31.%

المحور الثاني، يتعلّق بالعمل على تطوير محطّات التوليد الموجودة وإعادة تأهيلها وبناء محطات جديدة، حيث تؤكد البيانات الرسمية أن القدرة الحالية للمحطات القائمة، وفقاً لوضعها الفني وكميات الغاز المتوافرة في عام 2020، بلغت حوالى 4382 ميغا واط، وهي تشكّل بذلك حوالى 52% من الاستطاعة الكلية لتلك المحطّات التي مضى على استثمار بعضها عدة عقود من الزمن.

وبحسب الخطة الحكومية المعلنة، فإن هناك ثلاثة مشروعات قيد التنفيذ هي: مشروع التوسّع الثاني لمحطة دير علي، ومشروع محطة توليد اللاذقية، ومشروع توسّع محطة توليد تشرين البخارية، وهناك مشروع لإعادة تأهيل محطة حلب الحرارية بقيمة 14.6 مليون يورو بالتعاون مع شركة إيرانية،

إضافة إلى مشروع بناء ثلاث محطات توليد جديدة هي: محطة توليد حلب باستطاعة 2*300 ميغاوات، ومحطة توليد دير الزور باستطاعة 300 ميغاوات، ومشروع محطة توليد في حلب أيضاً (مجموعة بخارية) باستطاعة 300 ميغاوات.

أمّا المحور الثالث، فهو خاص بمحطّات الطاقات المتجدّدة الداعمة لمحطات التوليد التقليدية. وفي هذا المجال، ثمّة ثلاثة مشروعات حكومية هي: مشروع توسيع محطة توليد بالطاقة الشمسية في منطقة الكسوة في ريف دمشق باستطاعة 1.6 ميغاوات، ومشروع إنشاء محطة توليد بالطاقة الشمسية في جندر باستطاعة 30 ميغاوات، ومشروع إنشاء محطة توليد بالطاقة الشمسية في حلب باستطاعة 33 ميغاوات. هذا إضافة إلى مشروعات الطاقات المتجدّدة التي بدأ القطاع الخاص بتأسيسها لتأمين احتياجاته من الطاقة الكهربائية، لا سيما في المناطق الصناعية، والبداية كانت من مدينة عدرا الصناعية.

أيّ فائدة من نقل الكهرباء والغاز إلى لبنان؟

بينما تنتظر الحكومة في دمشق وفداً رسمياً لبنانياً سيتوجّه إليها لبحث مسألة استجرار الكهرباء من الأردن إلى لبنان عبر سوريا، وكذلك الغاز المصري الذي من المفترض أن يتمّ نقله عبر شبكة الأنابيب السورية نحو الشمال اللبناني، يبدو أن المسؤولين الحكوميين السوريين يعوّلون على هذا المشروع للاستفادة منه، ولو عرَضياً، لمصلحة بلادهم، ولذا، فهم قرّروا، بحسب معلومات «الأخبار»، «تقديم كامل التسهيلات لإيصال الكهرباء والغاز إلى لبنان»، بعد «توجيه من الرئيس الأسد شخصياً». وتكمن موارد

الاستفادة السورية من هذه الخطوة، في مجالين: الأوّل إمكانية تقاضي بدل نقل الكهرباء من الأردن إلى لبنان عبر الشبكات السورية، بالعملة الصعبة التي تحتاج إليها البلاد، والثاني الحصول على حصّة من الغاز المصري الوارد إلى لبنان عبر الأنابيب السورية، بدل قبض ثمن النقل مالياً.

https://al-akhbar.com/Syria/316233

12 - عندما يعد المسؤولون عن معيشتنا وخدماتنا بشيء ويحدث العكس.... فهذا يعني أننا لسنا بأيد أمينة!

زاويتي الأسبوعية في مجلة المشهد بنسختها الالكترونية.. زياد غصن

أما بعد نعم... لسنا في أيد أمينة!

عبارة لخصت نقاشاً استمر لنحو ساعتين مع صديق عزيز.

نعم... نحن للأسف، كمواطنين، لسنا في أيد أمينة... لا على مستوى معيشتنا، ولا على مستوى اقتصادنا، ولا على مستوى صحتنا، ولا على مستوى تعليم أبنائنا، ولا حتى على مستوى مهنة كل فرد فينا.

فما يحدث اليوم من انهيار في مستوى المعيشة والخدمات، ليس سببه فقط قانون قيصر، الذي كنت من أوائل الصحفيين الذين حذروا من خطورته، هذا في وقت كان هناك من هو في موقع المسؤولية يستخفّ بذلك، ويقول: إن سورية معتادة على العقوبات الأمريكية منذ سبعينات القرن الماضي!

ما يحدث اليوم سببه أيضاً سوء إدارة الأزمة داخلياً، وحالة الاستخفاف واللامبالاة تجاه معاناة الناس، والكوارث التي حلت ولا تزال تحلّ بالبلد، وآخرها حادثة تسرب كميات كبيرة من الفيول في البحر، وانتشار فيروس كورونا.

إذ لا تفسير لهذا العجز المخيف في مواجهة المشاكل الاقتصادية والخدمية المتفاقمة، سوى أن بعض المؤسسات فقدت القدرة على التحرك بفعل ما أصابها من ضعف، نتيجة تسليمها خلال سنوات متتالية لإدارات إما فاشلة وطارئة على العمل الإداري والمهنة والاختصاص، أو فاسدة همّها الأول تحقيق مصالحها ومصالح داعميها.

ولذلك فمن الطبيعي أن يكون شعوري وشعور كثيرين أننا مع هذه الشخصيات لسنا في أيد أمينة.

وهذا أسوأ شعور، لأنه يجعل الشخص فاقداً للأمل، عاجزاً عن العمل والإبداع، قابلاً للفساد والإفساد... فهل هذا ما نريده؟

قد لا يتفق معي البعض فيما أقوله، لاسيما من هم في مواقع مختلفة من المسؤولية... وهذا أمر طبيعي، فهؤلاء لا يضطرون إلى إنفاق رواتبهم على شراء المياه من الصهاريج، لا يقفون في طوابير لشراء الخبز، لا يعانون البرد في الشتاء، لا يضطرون إلى بيع أثاث منازلهم ليعيشوا، لا يقفون لساعات طويلة على قارعة الطرقات انتظاراً لوسيلة نقل تقلهم إلى منازلهم وأعمالهم!

نعم.. في كل يوم هناك ما يجعلنا كمواطنين نفقد الثقة أكثر فأكثر بإمكانية الخلاص من هذا الوضع الكارثي... وفي كل يوم نتحسر على اليوم الذي سبقه بكل مشاكله ومعاناته!

ومع ذلك أقول: الفرصة لاتزال سانحة لتنفيذ مشروع وطني يوقف حالة التدهور الحاصلة، ويسهم بفعالية في دخول البلاد، بمختلف قطاعاتها، مرحلة جديدة من التعافي والانتعاش... ولو بشكل تدريجي.

هامش:

أقترح أن يتمّ تكليف المكتب المركزي للإحصاء بإجراء استبيان رأي عام، للوقوف على تقييم المواطنين لأداء الوزارات والمسؤولين، ومدى الثقة بقدراتهم، إمكانياتهم، ووعودهم... ولنرَ ماذا ستكون النتائج؟

ولتكن العينة استهدافية... أي أن تكون عبارة عن مثقفين ومهتمين بالشأن العام، كي لا يقال إن المواطن العادي لا يملك من التفاصيل المتعلقة بعمل مؤسسات الدولة ما يؤهله لتقييمها، أو إنه سريع التأثر بما ينشر على شبكات التواصل ووسائل الإعلام.

http://almashhadonline.com/article/613782cf75f94

13 – الحديث عن الخلل والمحسوبيات في توزيع المساعدات الغذائية الإغاثية ليس بجديد، لكن هذه المرة لدينا بيانات إحصائية رسمية توثق عملية الخلل تلك...

زوايتي في موقع فينكس.... زياد غصن

حتى في المساعدات الإغاثية!

إذا سلمنا جدلاً، وهذا غير صحيح، أن العقوبات الغربية هي الوحيدة المسؤولة عن التدهور الاقتصادي والمعيشي الذي تعيشه البلاد منذ نحو عامين، فهل هذه العقوبات هي المسؤولة أيضاً عن الآليات غير الموضوعية المتبعة في توزيع المساعدات الغذائية الإغاثية؟

الحديث عن الفساد والمحسوبيات في توزيع المساعدات الغذائية الإغاثية ليس بجديد، لكن هذه المرة لدينا بيانات إحصائية رسمية توثق عملية الخلل والفساد. وقلت فساداً لأن التلاعب بعملية توزيع السلل الغذائية الإغاثية، أياً

كانت الأسباب والدوافع، يجري في النهاية على حساب لقمة عيش أسر كثيرة هي أكثر حاجة للدعم الإغاثي.

وما دامت الحكومة عاجزة عن وقف التدهور المعيشي الحاصل، فعلى الأقل لتحاول مساعدة الأسر المتضررة جرّاء ذلك التدهور عبر وضع آليات استهداف عادلة وموضوعية في توزيع السلل الغذائية الإغاثية، والتشدد بتطبيقها على أرض الواقع. في مسح الأمن الغذائي الأخير، تشير النتائج النهائية إلى "وجود إشكالية في آليات وبرامج الاستهداف التي تعتمدها بعض الجهات المقدمة للمساعدات"، وهو يتطلب "وجوب إعادة النظر بآليات الاستهداف والتركيز على الأسر الشديدة انعدام الأمن الغذائي، والتي فقدت جميع سبل العيش والأصول وتحتاج إلى المساعدة الطارئة".

فمثلاً... تكشف نتائج المسح أن 3% من الأسر التي تلقت دعماً حكومياً في العام 2020 كانت أسراً آمنة غذائية أي أنها غير محتاجة، في حين أن الأسر، التي كانت تعاني انعداماً شديداً في أمنها الغذائي وحصلت على دعم حكومي، فإن نسبتها لم تكن تتجاوز 7.4%!

كذلك الأمر بالنسبة لتركيبة الأسر المستهدفة بمساعدات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، إذ أن الأسر الآمنة غذائياً، والحاصلة على مساعدات من هذه الجهات، شكلت ما نسبته 4.1% من إجمالي الأسر الحاصلة على مساعدات من الأمم المتحدة، هذا في وقت لم تكن نسبة الأسر شديدة انعدام الأمن الغذائي، والحاصلة على مساعدات أممية، تتجاوز 9.3%!

ومع أن مساعدات الهلال الأحمر كانت الأقل خللاً، إلا أنها تتطلب رغم ذلك مراجعة وتقويم لتصحيح مكامن الخلل... فمثلاً نسبة الأسر الآمنة غذائياً والحاصلة على مساعدات من منظمة الهلال بلغت حوالي 2.9% من إجمالي

الأسر المستفيدة من مساعدات المنظمة المذكورة! أعرف أن الوصول إلى الحالة المثالية في توزيع المساعدات الغذائية الإغاثية أمر مستحيل في مجتمع بات ينخره الفساد والمحسوبيات وتسلط مراكز القوى وأمراء الحرب، لكن على الأقل في هذه الظروف الصعبة من المهم محاولة إصلاح ما أمكن، بغية التخفيف من معاناة آلاف الأسر في سعيها لتأمين لقمة العيش، والحيلولة من دون انزلاق أسر أخرى في دائرة فقدان الأمن الغذائي.

وإذا كانت مسألة اقتراب أسر كثيرة من حافة الجوع لا تعني البعض أو لا يقدرون خطورتها الاجتماعية والصحية، فإن زيادة الاحتقان الاجتماعي يجب أن تعني الجميع، لأنها في النهاية هي إحدى ركائز سياسة خارجية لبعض الدول في التعامل مع دول تعتبرها "مناهضة" لها... والتجارب كثيرة.

http://fenks.co/index.php/2020-09-26-22-50-49/2020-09-27-10-41-04/50201-2021-08-25-07-53-57

14 – حتى الخيم الرثة يضطر ساكنوها لدفع إيجار شهري لصاحب الأرض... و"الشاويش" هو المتحكم بكل شيء!

مقالتي في موقع " أثر" عن مخيمات اللجوء في لبنان....

زياد غصن–خاص أثر

السوريون في مخيمات اللجوء: حرمان وحياة بالحد الأدنى!

ما تعرض له سوريون في تركيا مؤخراً من أعمال عنف واعتداء، ليس سوى "غيض" من فيض الاضطهاد والخوف اللذين يعيشهما معظم من اضطر للنزوح إلى خارج البلاد هرباً من جحيم الحرب، وتداعياتها الأمنية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما أولئك الذين يعيشون في مخيمات خاصة تفتقد لأبسط مقومات الحياة والأمان.

وإذا كانت بعض المنظمات الحقوقية والأممية تشير أحياناً إلى بعض مظاهر هذا الاضطهاد والخوف والتدهور الاقتصادي في بياناتها وإحاطاتها الصحفية والإنسانية، إلا أن ذلك يأتي دوماً في إطاره العام البعيد عن تفاصيل كثيرة، تجنباً لـ"حساسيات" عدة، وما قد يخرج عنها من مواقف تضرّ بواقع اللجوء في هذه الدولة أو تلك.

مؤخراً، أصدر المركز السوري لبحوث السياسات بالتعاون مع مؤسسة بصمات للتنمية، تقريراً جديراً بالاهتمام، حاول من خلاله، وعبر مسح ميداني جرى في 11 مخيماً في منطقة بر الياس في البقاع، رصد واقع التشاركية في مخيمات اللاجئين السوريين في لبنان. وبحسب ربيع نصر الباحث الرئيسي في المركز السوري لبحوث السياسات فإن" نتائج المسح يمكن تعميمها على أوضاع جميع اللاجئين في لبنان".

*مجتمعات بإدارة خاصة! وجد اللاجئون السوريون في دول الجوار أنفسهم في مواجهة سياسات مختلفة، ناجمة بالدرجة الأولى عن عاملين أساسيين: الأول موقف حكومة الدولة المستضيفة من الأزمة السورية ومدى قبولها واحترامها لاتفاقية جنيف الخاصة بحقوق اللاجئين، والعامل الثاني يتعلق بالوضع الاقتصادي في الدول المستضيفة. ومع أن جميع الدول المجاورة نصبت منذ الأيام الأولى لموجات النزوح مخيمات خارج التجمعات السكنية لاستقبال اللاجئين السوريين، إلا أن هناك تمايزاً ليس كبيراً بين وضع اللاجئين في تركيا مثلاً، ووضع نظرائهم في لبنان، وحتى في الأردن، لجهة الحقوق المعطاة لهم كالسماح بالعمل، الاندماج في المجتمعات، وغير ذلك، إذ كما يشير الباحث نصر فإنه لدى المركز "مؤشرات تؤكد أن اللاجئين مسلوبي القدرة على المشاركة الفعلية حتى اقتصادياً".

لا تقتصر مأساة اللاجئين على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، والتي تختلف طبيعتها وشدتها بين مخيم وآخر داخل الدولة الواحدة، إذ إن الدور الذي يلعبه الفاعلون الرئيسيون في المخيمات يترك هو الآخر أثره، والمقصود بالفاعلين الرئيسيين: الجهات والمؤسسات الحكومية والأهلية والشخصيات الاجتماعية والدينية المؤثرة في مجتمع اللاجئين، فمثلاً يحدد البحث المشار إليه أعلاه حوالي ثمانية فاعلين في المخيمات المدروسة هم: البلديات، الجيش، الأمن العام، قادة المجتمع المدني المحلي (وجهاء العائلات والعشائر ورجال الدين)، منظمات غير حكومية، منظمات دولية، الشاويش، وملاك الأرض. وبحسب نتائج المسح فقد "أجمعت الإجابات على الدور الخدمي المحدود للبلدية، والذي يتركز في حصر الخيم والسكان، وإزالة النفايات مقابل رسوم بلدية شهرية". وأكد المبحوثون في أحد المخيمات، على دور البلدية في إعطاء الموافقات على عمل الجمعيات، وتوزيع المساعدات مع أخذها لحصة من هذه المساعدات، كما ركزت قلة من الإجابات على ممارسات سلبية للبلدية، مثل التضييق على النشاط التجاري داخل المخيم، أو تقييد حركة اللاجئين خارج المخيم مساءً، أو الرقابة الصحية، ويأخذ دور البلدية أحياناً طابعاً أمنياً بالتعاون مع الأمن العام من حيث "الرقابة والحد من روابط المخيم بمؤسسات المجتمع الأهلي والمدني المحلي والدولي". كما خلصت نتائج المسح إلى أن "كبار السن يشكلون مرجعية أساسية لسكان المخيمات، في إطار العلاقات العائلية، سواء في حل النزاعات الداخلية أو تقديم النصح، ويليهم في الأهمية شيوخ ووجهاء العشائر، الذين يشكلون مرجعية تقليدية لأبناء العشائر في المحافظات التي نزحوا منها". وبالنظر إلى الشكل المؤسساتي التنظيمي عن مخيمات اللجوء، فقد ظهر بعض

الشخصيات وقيامها بأدوار تتباين التقييمات حول غايتها وأهدافها مثل شخصية الشاويش، والتي بحسب المبحوثين في المسح هي "الشخصية الأكثر جدلية في المخيمات، حيث يقوم الشاويش بأدوار مختلفة. فوفق الأشخاص المفتاحيين، وصف البعض دوره بأنه خاص بتنظيم المخيم، ورأى آخرون أنه يقوم بخدمة مصالحه الخاصة، أو مصلحة مالك الأرض، وأحياناً مصلحة أجهزة الأمن، بشكل عام".

وعلى خلاف ما هو شائع، فإن سكان المخيمات محرمون من حرية التعبير في القضايا السياسية أو حتى في أوضاع المخيم تحت طائلة الطرد من المخيم، وفق تعليمات إدارة المخيم، وأحياناً ملاك الأرض والمؤسسات الأمنية. وهذا يبدو نتيجة طبيعية لعدة عوامل، أبرزها وجود فساد، "حيث يعتبر 47 في المائة من المبحوثين أن الفساد منتشر في المؤسسات الناظمة للمجتمع مباشرة دائماً أو غالباً، ويفسرون ذلك "بسبب اتفاق السماسرة والشاويش على جمع مبلغ مالي من المساعدات المقدمة للسكان من بعض المؤسسات". وعبّر آخرون في المخيم عن أن المؤسسات "قائمة على الرشاوى والمحسوبيات، وليست عادلة أبداً". ويربط المبحوثون في بعض المخيمات بين تفرد الشاويش بالإدارة والفساد: "لا يوجد عدل أبداً – الشاويش هو المتحكم بكل شيء" و"يوجد فساد بين المسؤولين عن المخيم". بينما عبر 23 في المائة فقط عن "غياب الفساد عن هذه المؤسسات".

*أبسط الحقوق ضائعة! لا تختلف كثيراً طرق اللاجئين في حلّ نزاعاتهم عن تلك المتبعة في العديد من المناطق السورية خلال سنوات الحرب، مع اختلاف التسميات والأدوار. وقد حددت نتائج المسح أربع مراحل يلجأ إليها اللاجئون لحل نزاعاتهم هي: يتم اللجوء في النزاعات الداخلية إلى كبار السن

في العائلات أو وجهاء العشائر، في حال استمرار النزاع يتم اللجوء إلى الشاويش أو إدارة المخيم وأحياناً ملاك الأرض، في حال المشكلات الكبيرة أو مع الجوار تتدخل مخابرات الجيش أو الأمن العام، في حالات نادرة يتم اللجوء إلى القضاء.

كل ذلك يتزامن مع ظروف معيشية صعبة، سببها القيود السياسية والاجتماعية والاقتصادية المفروضة على اللاجئين وغياب المؤسسات الفاعلة المدافعة عن حقوقهم، وكذلك تدهور الأوضاع الاقتصادية في لبنان خلال العامين الأخيرين. وكما يشير باحثو المسح إلى "مفارقة أن مجرد السكن في الخيام يعدّ حرماناً من الحد الأدنى من شروط السكن المناسبة. لكن اللاجئين خفضوا مستوى توقعاتهم نحو حدود الكفاية الدنيا من شروط الحياة المادية". هنا تظهر نتائج المسح بعضاً من مأساة الوضع المعيشي في تناولها لشروط السكن، فمثلاً في مجال توفير وقود التدفئة "يشير الأشخاص المفتاحيون إلى توفر وقود التدفئة، إلا أن تكلفته عالية، ويعتمد اللاجئون بالدرجة الأولى على المساعدات من أجل الحصول عليه، إذ تقوم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بتوزيع بطاقات سنوية بمبلغ يقدر بنحو 560 ألف ليرة لبنانية، كمنحة إضافية لفصل الشتاء، يحصل نحو 50 إلى 70 في المائة من الأسر في المخيمات على هذه المنحة، وهي تغطي ما يزيد على 50 في المائة من تكلفة احتياجاتهم من وقود التدفئة سنوياً. ويحصل آخرون على مساعدة بمقدار 220 ألف ليرة لبنانية في فصل الشتاء. كما تقوم منظمات إغاثية وجمعيات خيرية محلية ودولية بتوزيع كميات إضافية من وقود التدفئة لبعض المخيمات، وتتفاوت هذه المساعدات حسب الجمعية والمخيم. لكن المساعدات لا تكفي الحاجة إلى التدفئة، حيث تقوم معظم الأسر بشراء الوقود من حسابها الخاص لتأمين

احتياجات الشتاء، ما يضطرها إلى الاستدانة. وأشار عدد كبير من الأشخاص المفتاحيين إلى اعتماد العديد من الأسر على الحطب للتدفئة". وللأسف هذا هو الحال أيضاً بالنسبة إلى مسألة الحصول على الكهرباء، مياه الشرب، توفر المياه للاستخدامات المنزلية، توفر خدمات الصرف الصحي وغيرها.

*خيم مأجورة! ربما لا يعرف كثيرون أن تلك الخيم الرثة وغير الصالحة للسكن، التي تتداول صورها وسائل الإعلام المختلفة، يضطر ساكنوها لدفع أجور شهرية لصاحب الأرض، تتراوح ما بين 80 إلى 100 ألف ليرة لبنانية، و"غالباً ما تكون العلاقات بين أصحاب الأرض واللاجئين غير ودية، فالخلاف قائم بشكل دائم حول مبلغ الأجرة وشروط الدفع. يهدد المتخلفون عن الدفع بالطرد من المخيم، وهم يطردون فعلاً في كثير من الحالات. يقوم الشاويش وصاحب الأرض باستغلال حاجة الأسر من خلال تخفيض إيجار الخيمة إلى النصف تقريباً إذا كان أحد أفرادها يعمل مع الشاويش أو في مزرعة مالك أرض المخيم، فتخصم أجور السكن في المخيم من أجور العامل. يقيّم المبحوثون أجور السكن بأنها مرتفعة وغير عادلة وتفوق قدرتهم المادية على تحملها. تنتظر العديد من الأسر المساعدات الأممية لتسديد إيجار الخيم". لكن ثمة مخيمات أخرى تديرها جمعيات، وهي عبارة عن مساكن مؤقتة تدفع الأسر اللاجئة إيجاراً شهرياً قدره 50 ألف ليرة لبنانية، وهي أجور "تتضمن تكاليف الكهرباء والماء والصرف الصحي وترحيل النفايات، وتدفع الأرامل 15000 ليرة لبنانية شهرياً، في حين يعفى كبار السن والأسر المعوزة من دفع أجرة المسكن المؤقت".

ومن الطبيعي أن يتقاطع كل ذلك مع الوضع الغذائي للأسر اللاجئة. ففي تقييم لبرنامج الغذاء العالمي في لبنان لأثر الأزمة على مستويات المعيشة

في حزيران 2020، تبين أن 50 في المائة من اللبنانيين و63 في المائة من الفلسطينيين و75 في المائة من السوريين يشعرون بالقلق لعدم حصولهم على كميات كافية من الغذاء خلال الشهر الذي سبق، وبالنسبة إلى السوريين أفاد 44 في المائة منهم أنهم تناولوا وجبة واحدة في اليوم الذي سبق. ويرى البرنامج أن اللاجئين السوريين هم الذين يثيرون القلق بشكل خاص، حيث أبلغ 11 في المائة منهم عن قضاء ليل ونهار كامل دون تناول الطعام، و21 في المائة منهم يتغيبون عن وجبات الطعام. كما أشار برنامج الغذاء العالمي إلى أن مستويات الفقر بين اللاجئين السوريين ارتفعت من 55 في المائة كانوا يعيشون في السابق تحت خط الفقر المدقع، إلى 83 في المائة حالياً".

https://www.athrpress.com/%d9%83%d8%aa%d8%a8-%d8%b2%d9%8a%d8%a7%d8%af-%d8%ba%d8%b5%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d9%88%d9%86-%d9%81%d9%8a-%d9%85%d8%ae%d9%8a%d9%85%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%84%d8%ac%d9%88%d8%a1/%d9%85%d9%82%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%aa-%d9%85%d9%85%d9%8a%d8%b2%d8%a9/?fbclid=IwAR3mx1GGTfEGDtnX0vGNI0wxq-iJ-ogpKd922RY9Gp2gYa5XxluJL4e3L5I

15 – في مواجهة أرقام الحكومة الكثيرة.. المؤشر الحقيقي يتعلق بقدرة المواطنين على الوصول إلى السلع والمواد المنتجة...

من مقالتي في موقع السلطة الرابعة.... زياد غصن

ما وراء الأرقام الإجمالية؟

بين الفينة والأخرى تطرح الجهات الحكومية مجموعة من الأرقام، تحاول من خلالها إظهار عملها، أو الرد على الانتقادات الموجهة إلى أدائها... وأحيانا يكون ذكرها من باب "المنية".

هذه الأرقام قد تكون قريبة من الواقع،... وقد تكون غير ذلك لأسباب كثيرة لست بوارد تناولها في هذه الزاوية، التي أخصصها لمناقشة أمر آخر مرتبط بالأرقام الحكومية.

إذ لا معنى لكل ما يطرح من أرقام إذا لم يشعر المواطن بانعكاسها المباشر على حياته، أو إذا لم تتبع تلك الأرقام من الواقع الذي يعيشه يومياً.

ولأن مثل هذا الطرح متشعب، فإنني أطرح مثالاً محدداً لحصر النقاش ضمن الفكرة المراد إيصالها إلى القارئ.

هناك أرقام كثيرة تطرح مثلاً حول حجم الخبز المدعوم المنتج يومياً أو زيادة الإنتاج التي تقر أحياناً، حجم إنتاج البلاد من الخضار واللحوم والبيض وغيرها من السلع الغذائية الأساسية، حجم المشتقات النفطية المطروحة في السوق المحلية، وغير ذلك. ومن يقرأ مثل هذه الأرقام، يعتقد أن الأمور بخير، وأن جميع المواطنين يحصلون على احتياجاتهم من تلك السلع والمواد من دون عناء، أو من دون الاضطرار إلى دفع تكاليف إضافية، في حين أن المنطق والموضوعية يفرضان ضرورة مقاربة تلك الأرقام من زاوية هامة، تتعلق بقدرة المواطن على الوصول إلى تلك السلع.

للتوضيح أكثر... إعلان وزارة التجارة الداخلية عن زيادة مخصصات المخابز من مادة الطحين، لا يعني بالضرورة أن جميع المواطنين استطاعوا الاستفادة من تلك الزيادة، فهناك شريحة لم تتمكن من استجرار مخصصاتها اليومية نتيجة الازدحام الكبير الحاصل على كوات بيع المادة، وهناك شريحة أخرى قد لا تساعدها ظروفها المادية على ذلك..

أي أن المؤشر الحقيقي يتعلق بقدرة المواطنين على الوصول إلى السلع والمواد المنتجة، سواء كان ذلك لأسباب مادية مرتبطة أساساً بضعف دخول

الأفراد والضغوط المعيشية المتزايدة، أو كان لأسباب إدارية وتنظيمية تحول دون حصول كل شخص على احتياجاته من هذه السلعة أو تلك.

فماذا يعني القول: إن 50% من الأسر السورية حصلت خلال السنوات الماضية على معونات إغاثية، هذا في وقت أن هناك أسراً نازحة محتاجة وفقيرة جداً لم تتمكن من الوصول إلى مخصصاتها من تلك المعونات..!

أو ماذا يعني القول: إن الأسواق المحلية مليئة بالسلع والمواد المختلفة، وهي لم تشهد غياباً لأي سلعة، لكن ما نسبة السوريين القادرين على شراء تلك السلع والمواد؟ أو ما نسبة الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى الأسواق لعدم توفر المال اللازم أو لصعوبة الأوضاع الأمنية والإدارية!؟

لذلك... فالأولوية الحكومية هي لتتبع ما وراء أرقامها الإجمالية، لجهة حجم انعكاسها فعلياً على حياة السوريين ومعيشتهم، ومدى تحقيقها للأهداف والغايات التي وجدت من أجلها تلك الأرقام.. وقلت أولوية لأن ما يحدث اليوم هو عكس ذلك تماماً! https://4e-syria.com/?p=24552

16 – تعديل أجور النقل مرتين خلال عدة أيام فقط،

يثبت أن الدراسة التي أجرتها وزارة التجارة الداخلية، والخاصة بنسبة مساهمة المازوت في تكلفة النقل، والتي بناء على نتائجها اتخذ قرار زيادة سعر المادة مؤخراً، كانت دراسة غير صحيحة!

زاويتي في مجلة المشهد بنسختها الإلكترونية... زياد غصن

أما بعد مرة أخرى... المازوت؟

تعديل جديد على أجور النقل، هو الثاني منذ قرار حكومة عرنوس الأولى زيادة سعر مادة المازوت في شهر تموز الماضي.

مبرر التعديل، وفق تصريحات مسؤولي النقل في المكاتب التنفيذية للمحافظات، أنه جاء استجابة لشكاوى السائقين، الذين احتجوا على عدم عدالة الزيادة، التي أُقرت بعد رفع سعر ليتر المازوت مؤخراً، فكان أن صدر قرار لوزير التجارة الداخلية السابق قبل رحيله بتعديل نسبة الزيادة الأولى!

الحادثة تثير قضية هامة، تتعلق بواقعية دراسات التكاليف التي تعدّ من قبل الجهات الحكومية، وتبنى عليها قرارات تؤثر على الوضع الاقتصادي والمعيشي في البلاد.

إذ إن تعديل أجور النقل مرتين خلال عدة أيام فقط، يثبت أن الدراسة التي أجرتها وزارة التجارة الداخلية، والخاصة بنسبة مساهمة المازوت في تكلفة النقل، والتي بناء على نتائجها اتخذ قرار زيادة سعر المادة مؤخراً، كانت دراسة غير صحيحة!

والسؤال: لماذا غير صحيحة؟

هناك احتمالان للإجابة:

إما أن الوزارة لا تملك الإمكانيات الفنية والعلمية اللازمة لإجراء مثل هذه الدراسات على بساطتها، وتالياً فإنه في هذه الحالة يفترض مراجعة كل دراسات التكاليف السعرية الصادرة عن الوزارة، لأنها باتت محل شك!

أو أن الوزارة قدمت دراسة، كان هدفها الوحيد الدفع باتجاه اتخاذ قرار زيادة سعر مادة المازوت، أي أنها ببساطة قامت بعملية تزييف أو تضليل للواقع، لتوفير الذريعة لتوجه حكومي معين..!

كلا الاحتمالين فيه من الخطورة على الوضع الاقتصادي والحالة الاجتماعية للمواطنين، ما يستدعي فتح تحقيق موضوعي حول الأسباب التي

جعلت وزارة التجارة الداخلية تقدم دراسة غير صحيحة، تسببت لاحقاً بتفاقم أزمة النقل.. والأهم وضع صاحب القرار في صورة معلومات خاطئة!

وهذه ليست المرة الأولى التي تمارس فيها وزارة التجارة الداخلية عملية "التضليل"، إذ في الوقت الذي كانت فيه الطوابير على المخابز على أشدها، كان مسؤولو الوزارة يخرجون على وسائل الإعلام المحلية، ليعلنوا أنه ليس هناك طوابير، أو أن هناك كميات فائضة من إنتاج الخبز!

لذلك، فإن جلّ ما أتمناه من الوزير سالم، إن كان جاداً في مساعيه لتطوير هذه الوزارة ودورها، أن يوقف ظاهرتين:

الأولى؛ شرعنة الوزارة لظاهرة الغلاء المستمر عبر بوابة لجان التسعير ودراسات التكاليف غير الموضوعية. ووقف هذه الظاهرة يحتاج إلى إجراءات داخلية على مستوى الوزارة، وإجراءات أخرى على مستوى مجلس الوزراء، تجبر بعض المؤسسات الحكومية على وضع ما لديها من معلومات بتصرف المؤسسات الأخرى.

الثانية؛ الشفافية في التعاطي مع الأزمات والأوضاع الاقتصادية المعنية الوزارة بها، إذ إن سياسة تجميل الواقع، إخفاء المعلومات، وإطلاق الوعود، قد أوصلت البلاد إلى حالة مخيفة من تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية.

قد يسأل البعض: وماذا عن ملاحقة الفساد والفاسدين؟

عندما يتمكن الوزير الجديد من وقف الظاهرتين المشار إليهما أعلاه، فإن جزءاً ليس بالقليل من الفساد سيتوقف... وهذا في حد ذاته إنجاز في مرحلة تغيب فيها المحاسبة والمساءلة.

http://almashhadonline.com/article/6123931cd3a77

17 – الأسرة "النباتية" في سورية بحاجة لحوالي 531.5 آلاف ليرة شهرياً بغية تأمين احتياجاتها من حوالي 53 مادة غذائية أساسية.....

زياد غصن–خاص أثر برس:

لشراء 64 سلعة غذائية: 657 ألف ليرة الإنفاق المفترض للأسرة السورية!

لم تنجح الخطة الحكومية الرامية إلى تثبيت سعر صرف الليرة في الحد من ارتفاع أسعار السلع والمواد، إذ لاتزال الأسواق المحلية تسجل زيادة ملحوظة– وإن كانت تدريجية– في أسعار مختلف السلع، الغذائية منها وغير الغذائية. الأمر الذي يعني أن مزيداً من الأسر السورية هبطت–وستهبط–إلى دائرة انعدام الأمن الغذائي الشديد أو متوسط الشدة. وللتذكير فإن مسح الأمن الغذائي الذي تم في نهاية العام 2020 خلص إلى أن 8.3% من الأسر التي شملها المسح تعاني من انعدام شديد في أمنها الغذائي، في حين أن 47.2 % من الأسر صنف أمنها الغذائي في خانة الانعدام المتوسط، وفقط 39.4 % من الأسر المبحوثة قيل إنها تتمتع بأمن غذائي مقبول، إلا أنها تبقى معرضة لانعدام أمنها الغذائي نتيجة أي صدمة. أما الأسر الآمنة غذائياً فإن نسبتها لم تتعد 5.1%. ومن دون شك فإن هذه النسب شهدت تغييراً كبيراً خلال الأشهر الماضية.

اليوم هناك تقديرات وأرقام كثيرة حول حجم الإنفاق المطلوب لتؤمن الأسرة السورية احتياجاتها الأساسية، بعض هذه التقديرات ينسب إلى مهتمين بالشأن العام وأكاديميين، وبعضها الآخر لا يعرف مصدرها، لاسيما في ظل استمرار غياب أي تقديرات إحصائية رسمية تتعلق بدخل ونفقات الأسرة.

*54 سلعة غذائية!

هنا محاولة بسيطة قام بها موقع "أثر برس" للوقوف على حجم الإنفاق المطلوب للأسرة وإتاحة الفرصة للقارئ لمقاربة الوضع المعيشي بشكل واقعي، حيث تم اختيار ما يقرب من 64 سلعة غذائية رئيسية لا يمكن الإستغناء عنها، وبناء على بيانات مسح دخل ونفقات الأسرة الذي جرى في العام 2009 تم تحديد متوسط استهلاك الأسرة من كل سلعة شهرياً، ومحاولة حساب متوسط إنفاق الأسرة حالياً وفق الأسعار الرائجة على استهلاك تلك السلع إفرادياً وبشكل إجمالي. مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التالية:

–إن كمية الاستهلاك المعتمدة هي متوسط استهلاك الأسرة وفق بيانات العام 2009، وتالياً فإن كمية الاستهلاك تختلف بين أسرة وأخرى، فضلاً عن أن هذه الكميات خلال سنوات الحرب اختلفت تحت ضغط عدة أسباب، إنما ليس هناك بيانات منتجة بشكل علمي حول ذلك.

–تم اعتماد الأسعار الأقل للسلع في أسواق دمشق، وأحياناً الأسعار الصادرة عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وتالياً فإن قيمة الإنفاق المقدر يمكن أن يكون أعلى من الرقم المعتمد في دراسة أثر برس.

–تم فصل أنواع الفواكه المختارة عن قائمة السلع الغذائية واختصار أنواعها، نظراً لوجود أسر كثيرة لا يتناول أفرادها الفواكه أو ليس بمقدورهم شرائها.

–في السلع المختارة لم ترد الحلويات أو أي من السلع التي يمكن أن تكون أقرب إلى "الرفاهية" بالنسبة للأسر الفقيرة.

وقد خلصت تلك المحاولة إلى نتائج صادمة بالفعل. إذ تبين أن الأسرة السورية بحاجة إلى أكثر من 657 ألف ليرة للإنفاق على شراء احتياجاتها من 64 سلعة غذائية، منها 56 مادة تتنوع بين خضار وسلع غذائية ضرورية

كاللحوم والسكر والبقوليات وغيرها، وهذه السلع تكلف الأسرة ما متوسطه 635ألف ليرة. وإلى جانب تلك السلع تم اختيار ثمانية أنواع من الفواكه فقط، وقد بلغ متوسط تكلفتها على كل أسرة حوالي 22 ألف ليرة شهرياً.

وحسب الجدول المرفق، فإن الأسرة النباتية– أي التي استغنت عن جميع أنواع اللحوم– ستكون مضطرة لإنفاق حوالي 531.5 آلاف ليرة شهرياً بغية تأمين احتياجاتها من حوالي 53 مادة أساسية، أما الأسرة التي صرفت النظر عن استهلاك اللحوم الحمراء فقط، فإن متوسط إنفاقها الشهري المطلوب يتجاوز 582 ألف ليرة.

هذا فقط فيما يتعلق بمتوسط الإنفاق المطلوب على الغذاء، ولم نتطرق إلى ما تحتاجه الأسرة من إنفاق على الصحة، التعليم، النقل، الإيجار، الخدمات العامة من كهرباء ومياه واتصالات وغير ذلك من العناصر والفئات التي تشكل سلة الاحتياجات اليومية للأسرة السورية. لكن كم هو عدد الأسر التي لاتزال قادرة على شراء 60 بيضة شهرياً في ظل الارتفاع الجنوني في أسعار المادة؟ ومن هي الأسر التي بمقدورها شراء 7 كغ من لحوم الدجاج شهرياً؟ وهل السكر بمتوسط استهلاكه السابق، والبالغ 11 كغ، لايزال حاضراً على مائدة جميع الأسر؟

أبعد من ذلك...

إذا كانت الأسرة السورية ما قبل عام 2011 تخصص حوالي 40% من متوسط إنفاقها الشهري على الغذاء، فهذا يعني أن الأسرة حالياً بحاجة إلى إنفاق أكثر من 1.6 مليون ليرة شهرياً لتعيش بمستوى عام 2009 فقط مع اختصار كثير من السلع.... والسؤال: أين هي فرصة العمل التي تؤمن شهرياً

مثل هذا المبلغ اليوم؟ وما هي نسبة الأسر التي لاتزال تعيش اليوم بالمستوى نفسه الذي كانت عليه قبل الحرب؟

*معدل تضخم كبير!

وتأكيداً على الارتفاع المستمر في أسعار السلع والمواد، فإن مقارنة متوسط الإنفاق المطلوب اليوم مع متوسط الإنفاق المطلوب قبل حوالي 15 شهراً يظهر أن المتوسط تضاعف بشكل واضح. إذ أن هذه المقاربة البسيطة كان جرى إعدادها أيضاً في حزيران من العام 2020 وخلصت آنذاك إلى أن متوسط إنفاق الأسرة جراء استهلاكها لحوالي 64 مادة وفق الكميات الواردة في مسح دخل ونفقات الأسرة لعام 2009 بلغ آنذاك حوالي 270 ألف ليرة، الأمر الذي يعني أن متوسط الإنفاق المطلوب للأسرة زاد بين حزيران من عام 2020 وتشرين الأول من عام 2021 بأكثر من 141%.

ولو عدنا إلى قائمة السلع المشار إليها فإننا سنجد أن أسعار كل منها زادت بشكل مختلف عن الأخرى، فمثلاً زادت أسعار مادة البيض بنسبة تصل إلى 300%، الطحين واللبن بنسبة 200%، الشعيرية والمعكرونة بحوالي 116%، زيت نباتي والسمون بحوالي 164%، لحم الدجاج بحوالي 150%، وحتى أسعار الدخان الوطني زادت بنسبة تصل إلى حوالي 200% وفق نشرة الأسعار الرسمية، في حين أنها زادت فعلياً وفق الأسعار التي تباع بها بنسبة تصل إلى 500%...الخ.

https://www.athrpress.com/%d9%83%d8%aa%d8%a8-%d8%b2%d9%8a%d8%a7%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%86%d9%81%d8%a7%d9%82-%d9%84%d8%b4%d8%b1%d8%a7%d8%a1-64-%d8%b3%d9%84%d8%b9%d8%a9-%d8%ba%d8%b0%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d8%a9-657-/%d8%a3%d9%84/%d8%a3%d9%82%d9%84%d8%a7%d9%85-%d8%a3%d8%ab%d8%b1

18 – الشبكات تمهيداً للبدء بنقل الكهرباء الأردنية إلى لبنان...

زياد غصن صحيفة الأخبار اللبنانية....

ربط تجريبيّ نهاية العام لشبكات الكهرباء: خط الغاز العربيّ جاهز تماماً

ثلاثة أشهر هي المدة الزمنية التي اتفقت عليها وزارات الكهرباء في كل من سوريا ولبنان والأردن لإنهاء عمليات صيانة وتجهيز الشبكات تمهيداً للبدء بنقل الكهرباء الأردنية إلى لبنان. ويُتوقع أن تشهد نهاية السنة الجارية إجراء أول محاولة تجريبية للربط بين الشبكات الثلاث

فيما كان وزير النفط والثروة المعدنية السوري بسام طعمة يطمئن بنفسه على جاهزية محطة الدبوسية المعنية بعملية ربط خط الغاز العربي مع لبنان، كان زميله وزير الكهرباء غسان الزامل، العائد للتوّ من اجتماعات عمان الثلاثية مع الوزيرين اللبناني وليد فياض والأردنية هالة زواتي، يستعرض مع فريقه الفني آخر التقارير المتعلقة بسير عمل الكوادر الفنية المحلية المكلّفة بإصلاح أضرار الحرب التي تعرّض لها مقطع الشبكة السورية الذي يربطها مع الحدود الأردنية.

طعمة أكد لـ«الأخبار» بعد زيارته لمحطة الدبوسية أن الجانب السوري «أصبح جاهزاً تماماً لنقل الغاز المصري إلى لبنان بعد الانتهاء من عمليات الصيانة اللازمة، واكتمال طواقم التشغيل المطلوبة في مختلف الاختصاصات»، لافتاً إلى أنه بناءً على هذه المعطيات، تم رفع الضغط التشغيلي لمحطة الدبوسية من 5 "بار" إلى 30 "بار".

وإذا كان خط الغاز العربي بات جاهزاً في مقطعه السوري واللبناني لنقل الغاز المصري إلى لبنان، ولا سيما أن معاينة المقطع اللبناني أخيراً خلصت إلى وجود اعتداء بسيط جرت معالجته وهو عبارة عن ثقب بريشة مثقب، فإن

الشبكة الكهربائية السورية لا تزال في حاجة إلى فترة لا تقلّ عن ثلاثة أشهر قبل أن تصبح جاهزة للربط مع الشبكة الأردنية، ونقل الكهرباء الأردنية إلى لبنان. وبحسب الزامل، فإن«اجتماع عمان استمع إلى التقارير الفنية من مسؤولي وزارات الكهرباء والطاقة في كل من سوريا ولبنان والأردن، حول أوضاع شبكات الكهرباء الثلاث ونتائج عمليات الصيانة والتقييم التي جرت في الفترة الماضية، إضافة إلى الإجراءات الفنية اللازمة لإجراء عملية الربط». وأوضح أن «برنامج العمل المتفق عليه بين وزارات الدول الثلاث يقوم على محورين: الأول تحقيق الجاهزية الفنية للشبكات، وفي هذا السياق بدأت الكوادر الفنية السورية إصلاح الأضرار التي تسبّبت بها المجموعات المسلحة على الشبكة السورية، ولا سيما المقطع الذي يربطها بالحدود الأردنية، وجرى أخيراً تركيب تسعة أبراج كهربائية بين مدينة صيدا السورية والحدود مع الأردن. والمحور الثاني يتعلق بضبط إعدادات الشبكات الثلاث لتحقيق التوافقية بينها أثناء عملية الربط، والطلب من الجهات الفنية المعنية تقديم كل ما يتعلق بهذا المحور من معلومات فنية إلى الجانب الأردني".

وإلى جانب القضايا ذات البعد التقني، تعكف وزارات الكهرباء على مراجعة وتجهيز الاتفاقيات الثنائية بين الدول الثلاث، والتي بموجبها سيتم نقل الكهرباء بينها. وهذه الاتفاقيات هي نفسها التي تم توقيعها مع انطلاقة مشروع الربط الكهربائي العربي، وتوقّف مع أحداث «الربيع العربي» ودخول سوريا في أتون الحرب.

يُذكر أن الاجتماع الوزاري الأخير في عمان، سبقه اجتماع للفنيين في مؤسسات وشركات نقل وتوزيع الكهرباء في الدول الثلاث لمراجعة جاهزية شبكات الكهرباء في الدول الثلاث وتحديد المتطلبات الفنية والتجارية اللازمة

لإتمام نقل الكهرباء الأردنية إلى لبنان، والبرنامج الزمني الذي تحتاج إليه الفرق الفنية لإنجاز عملها. وأوضح الزامل إن «إصلاح الأضرار التي لحقت بالشبكة السورية وضبط إعداداتها يحتاجان إلى نحو ثلاثة أشهر، وهي المدة الزمنية نفسها التي طلبها الجانبان الأردني واللبناني لإجراء عمليات الصيانة وضبط إعدادات الشبكات». وعلى ذلك فإن نهاية العام الحالي يمكن أن تشهد أول عملية ربط تجريبي بين شبكات الكهرباء في الدول الثلاث، ومن ثم المباشرة رسمياً في نقل الكهرباء الأردنية إلى لبنان عبر الشبكة السورية.

وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن وزراء الدول الثلاث على تواصل شبه دائم هاتفياً لتبادل المعلومات والبيانات، بغية تسريع العمل وتجاوز أي صعوبات أو عوائق تعترض تنفيذ المشروع الذي يصرّ الجانب السوري على أن نجاحه يمكن أن يؤسس لمشروعات عربية أخرى مشتركة في مختلف مجالات الطاقة خصوصاً، والاقتصاد عموماً.

https://www.al-akhbar.com/Politics/319969/%D8%B1%D8%A8%D8%B7-%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A-%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%84%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%87%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D8%AE%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%AC%D8%A7%D9%87%D8%B2-%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%85%D8%A7

19 – لماذا لم يتحسن الوضع الاقتصادي رغم عودة مساحات واسعة إلى سيطرة الدولة خلال عامي 2017–2018؟

زياد غصن موقع الميادين نت...

المناطق العائدة لسيطرة دمشق: لماذا لم تستثمر الإمكانيّات الاقتصادية كما ينبغي؟

إنَّ نقاش السوريين اليوم، من اقتصاديين وأكاديميين ومهتمين بالشأن العام، يتركز على تحليل ومراجعة نقاط داخلية أساسية، أبرزها مسألة الاستثمار الاقتصادي للمناطق المحررة خلال العامين 2018 و2019.

بخلاف الكثير من التوقعات، فإنَّ استعادة الحكومة السورية السيطرة على مناطق واسعة من البلاد خلال العامين 2017 و2018 لم يحقّق الأثر الاقتصادي المرغوب شعبياً، فما الذي حال دون استثمار تلك المناطق المعروفة بثرواتها الموزعة بين الزراعة والنفط والغاز والصّناعة؟

مع استعادة الحكومة السورية السيطرة على مناطق واسعة من البلاد خلال الفترة الممتدة من العام 2017 ولغاية العام 2019، توقَّع السوريون أن يشهد الوضع الاقتصادي انفراجات ملموسة، بحكم الآمال التي كانت تعوّل على إعادة استثمار ثروات المناطق المستعادة، ولا سيما تلك المشهورة بإنتاجها الزراعي أو الصناعي أو النفطي.

هذا الأمر لم يحدث، رغم مؤشرات التحسن المؤقتة التي لمسها السوريون خلال بضعة أشهر من العامين 2018 و2019، سواء على صعيد أسعار السلع والمواد الأساسية أو على صعيد الخدمات الحكومية المقدمة، ولا سيما ساعات التغذية الكهربائية المقبولة؛ فبدءاً من منتصف العام 2019، أخذ سعر صرف الليرة يتراجع تحت ضغوط عدة عوامل، ليصل في الأشهر اللاحقة إلى مستويات قياسية، الأمر الذي أدخل البلاد في موجة تضخم كبيرة كانت الأخطر على الوضع المعيشي منذ العام 2011، إذ تذهب التقديرات البحثية غير الرسمية إلى أنَّ الزيادة التي حصلت على أسعار السلع والمواد خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020 تعادل إجمالي الزيادة التي حصلت خلال الفترة الممتدة من بداية العام 2011 ولنهاية العام 2019.

وإلى جانب الارتفاع الكبيرة في معدل التضخّم، والذي لا يزال مستمراً بنسب متفاوتة، تشهد البلاد كذلك اتساعاً في حجم الفجوة المتشكّلة بين مستويات الطلب على الخدمات والسلع الرئيسية والكميات المتاحة منها. ونتيجة لذلك، انتشرت بشكل واضح ظاهرة الازدحام أمام المؤسسات الحكومية المعنية ببيع سلع أساسية، كالخبز والمشتقات النفطية والمواد التموينية المدعومة وغير ذلك. كلّ ذلك بالتزامن مع توسع المساحة التي باتت تشغلها السوق السوداء بسلعها وعامليها في الحياة الاقتصادية المحلية.

ثورة زراعية أخرى: ليس هناك من يشكّك في حجم التأثير السلبي للحصار الأميركي في الاقتصاد السوري، وخصوصاً مع إقرار إدارة ترامب قانون "قيصر" ووضعه موضع التطبيق في منتصف العام 2020، وما نتج منه من ارتفاع في تكاليف الاستيراد بنسبة تصل أحياناً إلى أكثر من 50%، فضلاً عن عزوف الشركات الغربية عن التعامل مباشرة مع نظيراتها السورية، حتى في السلع والبضائع التي لم تشملها نظرياً جميع العقوبات الغربية، كالغذاء والدواء. في ضوء ذلك، إنَّ نقاش السوريين اليوم، من اقتصاديين وأكاديميين ومهتمين بالشأن العام، يتركز على تحليل ومراجعة نقاط داخلية أساسية، أبرزها مسألة الاستثمار الاقتصادي للمناطق المحررة خلال العامين 2018 و2019، لجهة مدى نجاح الخطط الحكومية في إعادة توظيف ثروات تلك المناطق لخدمة سياسة "الاعتماد على الذات" المعلنة رسمياً في مواجهة العقوبات الخارجية والصعوبات التي لا تزال تمثل عقبة رئيسية تحول دون تحقيق الاستثمار الأمثل للثروات الوطنية المتاحة حالياً في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. يمكن تصنيف أهمية المناطق التي عادت إلى سيطرة الدولة

خلال العامين المذكورين سابقاً، والمقدر مساحتها بما يوازي مساحة بعض الدول العربية، ضمن ثلاث خانات:

تشمل الخانة الأولى المناطق التي كانت تشتهر سابقاً بإنتاجها الزراعي، وهي التي كان يعول على استعادتها في دعم الكميات المحلية المتاحة للاستهلاك من المحاصيل الزراعية الغذائية. هذه المناطق موزعة على 11 محافظة سورية، بحسب بيانات غير منشورة لوزارة الزراعة في العام 2019، والتي جاء فيها أيضاً أنّ مساحة الأراضي الزراعية المحررة في تلك المحافظات بلغت خلال الموسم الزراعي 2019 حوالى 855.5 ألف هكتار، زرع منها حوالى 525.6 ألف هكتار، أي ما نسبته 61% فقط.

وتضيف البيانات أن عدد الأسر النازحة والعائدة إلى قراها وأراضيها بلغ خلال الفترة نفسها حوالى 273.7 ألف أسرة، أي حوالى 3.1 مليون نسمة، أغلبهم في محافظات حلب ودير الزور ودرعا، مع الإشارة إلى ناحية أخرى، وهي أن نوعية المحاصيل الزراعية وكميات الإنتاج المتحققة من تلك المساحات لا تتوافق مع الأولويات الزراعية في هذه المرحلة، بدليل كميات القمح المنتجة سنوياً، والتي تقل عن الخطط الموضوعة، ولا تلبي الاحتياجات المحلية، إضافةً إلى التوسع الحاصل في بعض المحاصيل غير المنتشرة سابقاً، كالتوابل مثلاً.

تؤكّد المعطيات أنّ معظم الأراضي الزراعية في المناطق العائدة لسيطرة الحكومة تعرّض بفعل سنوات الحرب الطويلة لأضرار مختلفة، بعضها طال جاهزية البنى التحتية من طرقات ومعدات وتجهيزات وغيرها، وبعضها الآخر امتدّ ليشمل العناصر البيئية من تربة وموارد مائية وأشجار وغطاء نباتي وغيرها، الأمر الذي دفع المزارعين العائدين إلى التوجه نحو زراعات سريعة

المردودية، بغية تأمين مصدر دخل عاجل يعيل أسرهم، أو التريث لحين إصلاح البنى التحتية وتوفر الإمكانيات اللازمة لإعادة استثمار أراضيهم، وهذا ربما ما حاولت وزارة الزراعة التعبير عنه من خلال مقترحاتها المعلنة سابقاً، والهادفة إلى تشجيع عودة المزارعين إلى أراضيهم واستثمارها، وهي مقترحات قسمتها إلى هدفين: الأول يتعلق بدعم مصادر الدخل وسبل العيش المستدام للأسر الريفية في المناطق المتضررة، والآخر يتمثل برفع قدرات المزارعين وتمكينهم من استئناف العمل الزراعي ومتابعة عملية الإنتاج.

رغم ذلك، إن النتائج المتواضعة التي سجّلت في الموسمين الزراعيين الأخيرين، ولا سيما على صعيد المحاصيل الزراعية الاستراتيجية، أقنعت الحكومة السورية بأن هناك حاجة ماسة إلى سياسات وبرامج جديدة لإعادة إنتاج ثورة زراعية مشابهة لتلك التي حقّقتها البلاد بعد أزمة الثمانينيات، وهو ما جعلها تكلّف مؤخراً وزارة الزراعة بوضع استراتيجية وطنية خلصت بعد أشهر من النقاش إلى تحديد مجموعة كبيرة من البرامج التنفيذية في مختلف نواحي العمل الزراعي.

تأثير العقوبات الخارجية: تضمّ الخانة الثانية المناطق التي تحوي ثروات طبيعية مهمة، كالنفط والغاز والفوسفات وغيرها. وهنا، تحضر المنطقة الوسطى وأجزاء من محافظة دير الزور، والتي جرى تحريرها خلال العام 2017 من قبضة تنظيم "داعش".

هذه المنطقة، وعلاوة على أهميتها الاستراتيجية كموقع جيواقتصادي مهم يربط قلب البلاد بأطرافه وبالعراق، تضم مجموعة من الحقول النفطية والغازية يشكّل إنتاجها اليوم إجمالي الطاقة المحلية المتاحة من هذه الثروات، في ظل

استمرار سيطرة مجموعات "قسد" على حقول المنطقة الشرقية بدعم من القوات الأميركية.

ووفقاً للبيانات الرسمية، إنَّ الإنتاج الحالي للبلاد من النفط يأتي من حقول المنطقة الوسطى بعد توقف بعض الكميات التي كانت تصل من الآبار التي تسيطر عليها وحدات "قسد"، فيما تؤمن آبار الغاز الموجودة في المنطقة نفسها، إلى جانب بعض الآبار في ريف دمشق، حوالى 15.7 مليون م3 يومياً من الغاز الطبيعي، علماً أنَّ إنتاج هذه الآبار كان يشكل قبل الحرب ما نسبته 50% من إجمالي الإنتاج الوطني من الغاز الطبيعي.

واجهت الحكومة في عملية استثمار هذه الثروات صعوبات وعوائق فنية ومالية أثرت في الكميات المنتجة من الحقول المحررة مقارنة بما كانت تنتجه قبل الحرب، في وقت تشتد الحاجة المحلية للمشتقات النفطية والغازية، فرغم تمكّن الكوادر الفنية المحلية من إصلاح الأضرار التي لحقت بالآبار وتجهيزاتها وتشغيلها من جديد، فإن العقوبات الغربية وضعف الموارد الوطنية من القطع الأجنبية حالا دون تحديث وتطوير التجهيزات الفنية والتقنية، ما انعكس سلباً في النهاية على إنتاجية الآبار، وهذا ربما ما يفسر سبب التراجع المفاجئ في كميات الغاز المنتجة خلال الفترة الماضية، والمستخدمة أساساً في محطات توليد الطاقة الكهربائية. وبناء على ذلك، فإن المخرج يكمن في قدرة الحصول على معدات حديثة تزيد من إنتاجية الآبار، وفي استعادة السيطرة على المنطقة الشرقية بثرواتها النفطية والغازية، والتي لا يمكن لملف الطاقة أن يشهد استقراراً في سوريا من دونها.

مسؤولية واضحة: تشمل الخانة الثالثة المناطق التي تحتضن مدناً وأنشطة صناعية وحرفية مختلفة، أبرزها مدينة الشيخ نجار الصناعية وغيرها من

التجمعات الصناعية داخل مدينة حلب، فضلاً عن التجمعات الصناعية في محافظة ريف دمشق، مثل تلّ كردي ومزرعة فضلون وغيرهما.

هذه المناطق بمدنها وتجمعاتها الصناعية كان يعول عليها في زيادة وتيرة الإنتاج المحلي، وتالياً دخول الصناعة الوطنية فعلياً في مرحلة تعافٍ حقيقية، لكن ورغم أنَّ البيانات الرسمية كانت تتحدَّث عن تحقيق تقدم في عملية إصلاح وإعادة تأهيل المنشآت الصناعية والحرفية المتضررة بفعل الحرب، فحتى نهاية العام 2019 كان عدد المنشآت الصناعية التي أقلعت بالإنتاج من جديد، وفق تقديرات وزارة الصناعة، يصل إلى حوالى 19 ألف منشأة.

أما خلال العامين 2020 و2021، فقد وصل عدد المنشآت التي عادت إلى العمل في المناطق الصناعية والحرفية في محافظة ريف دمشق إلى 6500 منشأة موزعة على 21 منطقة في أماكن مختلفة من المحافظة، إلا أن تراجع المؤشرات الاقتصادية العامة بشكل ملحوظ خلال العامين الأخيرين أثار شكوكاً حيال دقة البيانات الرسمية ومدى نجاعة السياسات الحكومية المتبعة لتنشيط الإنتاج الصناعي، ولا سيما مع الأصوات الصناعية المطالبة بمزيد من التسهيلات والضمانات الإدارية والمالية، والشكوى المستمرة من الإجراءات المعرقلة وتبعات الحرب وتأثيراتها السلبية في بيئة الأعمال، رغم ما تم إصداره من تشريعات وقرارات حكومية هدفها تشجيع الإنتاج المحلي، من قبيل إعادة النظر بالرسوم الجمركية المفروضة على المواد الأولية الداخلة في الصناعة، وتطبيق سياسة ترشيد المستوردات، وإطلاق مشروع لإحلال بدائل المستوردات، وتبسيط الإجراءات اللازمة لاستيراد مستلزمات الإنتاج وغيرها.

هنا، يركل الصناعيون "كرة" المسؤولية بالكامل إلى "ملعب" السياسات الاقتصادية الحكومية، المعنية بتحسين بيئة الأعمال الصناعية وتشجيع الاستثمارات في هذا القطاع، من خلال تقديم تسهيلات وضمانات تساعد ما تبقى من صناعيي الداخل على إصلاح منشآتهم المتضررة وتوسيع المستثمرة منها، وتستقطب من ناحية أخرى الصناعيين السوريين الذين خرجوا من البلاد خلال سنوات الحرب لأسباب مختلفة، وأسسوا مشروعاتهم الاستثمارية المختلفة في دول عربية وأجنبية.

ولكن إذا كانت المناطق العائدة لسيطرة الحكومة قد شكَّلت مورداً اقتصادياً، أياً كانت نسبته ومساهمته من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، فإنها شكلت في المقابل جبهات إنفاق جديدة للخطط الحكومية الخدمية والاستثمارية، بغية إصلاح البنى التحتية وإعادة تأهيل المرافق الخدمية لتأمين المقومات الأساسية لعودة السكان النازحين، وتوفير الخدمات الاجتماعية والتنموية لسكان تلك المناطق، الذين باتوا مسؤولين من قبل الحكومة.

وبحسب البيانات الرسمية، إن القيمة الإجمالية للمبالغ المصروفة على المشروعات في المحافظات من موازنة إعادة الإعمار بلغت خلال العامين 2017 و2018 حوالى 198.7 مليار ليرة (441 مليون دولار بناء على سعر الصرف آنذاك، والبالغ حوالى 450 ليرة للدولار الواحد). وقد جاءت حلب أولاً بحوالى 72 مليار ليرة، ثم ريف دمشق ثانياً بحوالى 47.5 مليار ليرة، فحمص ثالثاً بحوالى 18.2 مليار ليرة.

https://www.almayadeen.net/articles/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1%D8%A9-%D8%AF%D9%85%D8%B4%D9%82:-%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%84%D9%85-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%B1-

20 – بتصرف.. حروف العطف... ومشروع الدعم!

كتب زياد غصن– فينكس: 2021.10.07

ما يحدث اليوم في ملف الدعم يثير الخوف فعلاً!...

وهذا تأكد لي أكثر مع ما قدمه ممثلو الحكومة من مبررات وطروحات "سطحية" خلال ورشة العمل، التي أقامها مؤخراً الاتحاد العام لنقابات العمال.

في تلك الورشة، أعاد ممثلو الحكومة تكرار ما قاله لنا عبد الله الدردري قبل حوالي 14 عاماً عندما بدأت حكومة عطري مشروعها لتعديل آلية الدعم الحكومي!

أكثر من ذلك، فإن الحكومة الحالية عادت لتعتمد الأسس والمعايير نفسها، التي وضعت في العام 2009 لتحديد الأسر المستحقة للدعم... لكن الفارق أنها تريد تطبيق تلك المعايير بشكل مشوه!

إذ إن حكومة عطري كانت تريد اعتماد مجموعة معايير وأسس تحدد مجتمعة الأسر التي تستحق الدعم.... بمعنى أنه لا يكفي تحقق معيار واحد مثل استهلاك الكهرباء أو فاتورة الخليوي أو امتلاك سيارة.. لحرمان هذه الأسرة أو تلك من الدعم الحكومي، وإنما لابد من تحقق جميع المعايير معاً.

أما توجهات الحكومة الحالية فهي تذهب نحو اعتبار توفر أي معيار من المعايير، التي سوف تعتمد، سبباً كافياً لإخراج الأسرة المعنية من معادلة الدعم!...

هذا رغم فارق مستوى المعيشة في العام 2009 والمؤشرات المرتبطة به من فقر، بطالة، دخل.. وغير ذلك، وبين مستوى المعيشة في الوقت الراهن، والذي يشهد تدهوراً مستمراً منذ عدة أشهر، وفشلت الحكومة في وقفه!

فهل عجز الوزراء المعنيون بالملف عن اقتراح أسس ومعايير تبدو مقبولة ومتناسبة مع مرحلة، تؤكد المسوح الرسمية أن حوالي 95% من السوريين يعانون من انعدام متفاوت في أمنهم الغذائي أو معرضون لذلك؟

يبدو أن تخفيض كتلة الدعم السنوية إلى أدنى ما يمكن هو الذي يسيطر على تفكير الحكومة وهاجسها في مقاربة هذا الملف، ومن الطبيعي أن يكون ذلك على حساب الأسر المستفيدة عندما تكون الحكومة عاجزة عن تخفيض ذلك من بوابة محاربة الفساد والهدر في مؤسسات الدعم!

إذاً... مستقبل دعم أسر كثيرة سيكون رهينة أي من حروف العطف سوف تستخدم حكومة عرنوس.

باختصار...

إن إعادة النظر بملف الدعم الحكومي ليس بالأمر السهل كما ينظر إليه البعض، وثمة أمثلة كثيرة عن مشروعات حكومية نفذت سابقاً، وجاءت نتائجها معاكسة تماماً للنتائج التي قيل إنها ستحقق عند عملية التنفيذ.

لذلك هناك ضرورة لحوار أوسع حول هذا الملف، لشفافية مطلقة في عرض التفاصيل، لفهم أعمق لحقيقة التأثيرات التي سوف تحدث لاحقاً.

http://www.fenks.co/index.php/2020-09-26-22-50-49/2020-09-27-10-41-04/51659-2021-10-07-14-37-42?fbclid=IwAR0hsC7knDefUwE_8GbnUe0oRLDGCO3z0b_JKIgvLVYwJLJexfND_zI9MVg

21 – كتب زياد غصن.. ماذا فعلت الحكومة قبل 63 عاماً لحل مشكلة السيارات الرسمية؟

زياد غصن–خاص|| أثر برس

في كل مرة ترغب بتخفيض إنفاقها لسبب من الأسباب، تهرع الحكومة إلى تخفيض كميات المحروقات المخصصة لسياراتها وآلياتها، وتخفيض الاعتمادات المخصصة لعمليات إصلاح وصيانة تلك السيارات والآليات، ومن دون أن تكشف لاحقاً عن حجم التوفير الذي حصل، ومدى جدواه الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما وأن معظم المؤسسات الاقتصادية تتطلب طبيعة عملها وجود حركة مستمرة لسياراتها وآلياتها، كذلك الأمر بالنسبة لتأثيرات مثل هذه القرارات على الموظفين، الذين يضطرون إلى التنقل على حسابهم الشخصي عند تخفيض مخصصات سيارات الخدمة، وهذا يرتب على الموظف ضغوط مادية جديدة.

وكما هو الحال في جميع الملفات والموضوعات الهامة، فإن هناك غياباً شبه كامل للبيانات الإحصائية المتعلقة بملف السيارات الحكومية، فلا يعرف عدد السيارات المخصصة واستهلاكها من الوقود، وليست هناك معلومات عن عدد سيارات الخدمة واستهلاكها من الوقود، والأهم أن قيمة ما ينفق فعلياً على بند الإصلاح والصيانة للسيارات والآليات الحكومية لايزال غامضاً. كل هذه المعلومات موجودة لدى وزارات ومؤسسات معنية، إنما لا يتم الإفصاح عنها أو طرحها للرأي العام، لا بل أن تلك البيانات التي كانت تنشر بصيغة عامة بات مكانها فارغاً في المجموعة الإحصائية السورية السنوية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، والمثال على ذلك المجموعة الإحصائية لعام 2020.

وفق ما تم العثور عليه من بيانات، فإن عدد السيارات السياحية الحكومية المسجلة في وزارة النقل يبلغ 20400 سيارة.

الإنفاق على الوقود

في جانب الإنفاق على السيارات الحكومية هناك مصدرين للمعلومات المتعلقة بهذا الملف: الأول هو الاعتمادات المرصودة لهذا البند في الموازنة العامة للدولة، وحسب بيانات موازنة العام 2021 فإن إجمالي الاعتمادات المخصصة لتأمين احتياجات مؤسسات الدولة من مادتي البنزين والمازوت خلال العام الحالي بلغ حوالي 35.303 مليار ليرة، منها 3.49 مليارات ليرة قيمة بنزين للسيارات المخصصة بزيادة قدرها 3% عن اعتمادات العام 2020، و11.11 مليار ليرة قيمة بنزين لسيارات الخدمة بزيادة قدرها 2% عن اعتمادات العام السابق، و3.9 مليارات ليرة مازوت سيارات خدمة بزيادة قدرها 6% مقارنة باعتمادات العام السابق، و5.7 ملايين ليرة لتأمين مازوت للسيارات المخصصة، لكن الكتلة الأكبر من الاعتمادات والبالغة حوالي 16.6 مليار ليرة فقد رصدت لتأمين مادة المازوت للاستعمالات الأخرى.

أما فيما يتعلق بمصاريف صيانة الآليات والمركبات الحكومية فإن اعتمادها المرصود في موازنة العام الحالي وصل إلى 11.7 مليار ليرة بزيادة قدرها 81% عن اعتمادات العام السابق، وغالباً هذه الزيادة نجمت عن زيادة أسعار قطع التبديل وأجور الصيانة خلال الفترة الماضية.

إذا كانت هذه هي الاعتمادات... فماذا ينفق منها فعلياً؟

إلى الآن ليست هناك أرقام أو بيانات حول حجم إنفاق المؤسسات والجهات العامة فعلياً على السيارات والآليات من حيث الوقود وأعمال الصيانة والإصلاح، ولذلك فإن الخيار المتاح هو العودة إلى بيانات قطع حسابات

موازنة العام 2016، والتي يمكن اعتبارها مؤشر يمكن البناء عليها، إذ تشير تلك البيانات التي نوقشت مؤخراً في مجلس الشعب إلى أن إجمالي قيمة الاعتمادات النهائية لبند المحروقات في موازنة العام 2016 بلغ 19.17 مليار ليرة أنفق منها فعلياً حوالي 14.40 مليار ليرة بنسبة تنفيذ قدرها 75%، كما أن إجمالي قيمة اعتمادات بند الصيانة بلغ حوالي 9.49 مليارات ليرة أنفق منها فعلياً 8.38 مليارات ليرة بنسبة تنفيذ قدرها 88%.

بناء على نسب التنفيذ تلك، وبالنظر إلى أن أسعار مادتي البنزين والمازوت شهدت زيادة خلال العام الحالي فضلاً عن تقادم العمر الفني لأسطول السيارات الحكومي، فإنه يمكن القول إن نسب الإنفاق على السيارات الحكومية لن تقل عن 75% بالنسبة لبند الوقود و85% لبند الصيانة، أي أن التقديرات الأولية تؤكد أن الإنفاق على تأمين مادتي البنزين والمازوت للسيارات والآليات الحكومية يمكن أن تصل إلى حوالي 14 مليار ليرة هذا العام، والإنفاق على الصيانة حوالي 10 مليارات ليرة. وبذلك يكون إجمالي الإنفاق على السيارات والآليات الحكومية حوالي 25 مليار ليرة، مع التنويه أن ذلك يشمل جميع الآليات بما فيها تلك التي تستخدم في العملية الإنتاجية كالرافعات والجرافات وغيرها.

والحل؟

منذ سنوات ما قبل الحرب، وملف معالجة وضع السيارات الحكومية ينتقل من حكومة إلى أخرى من دون أي خطوة تنفيذية باستثناء عملية تشكيل اللجان وعقد الاجتماعات غير المجدية، والتي لم تخلص إلى وضع برنامج جدي لإنهاء ذلك الملف، الذي بات بنظر المواطنين عنواناً للهدر وسرقة المال العام.

أفكار عديدة طرحت من بينها إضافة مبلغ مالي كتعويض انتقال على راتب الموظف تبعاً لمهامه الوظيفية، ومن ثم طرح أسطول السيارات الحكومية على البيع في مزاد علني، وهناك اقتراح آخر طرح سابقاً تضمن بيع السيارات المخصصة إلى الموظفين وفق جدولة مالية معينة، واللافت أن هذا الاقتراح كان قد نفذ في سوريا بعد استقلال البلاد بعامين، حيث صدر آنذاك المرسوم رقم 916 تاريخ 1948/4/28 المتضمن تحديد سيارات الركوب العائدة للدولة والمخصصة بصورة دائمة للمدنيين، وقد نص في مادته السابعة على ما يلي:

"تبيع الحكومة سيارات الركوب الرسمية الفائضة عن حاجة المرائب العامة ضمن الشروط الواردة في المادة التاسعة من هذا المرسوم وفقاً للأسلوب الآتي:

-تؤلف لجنة فنية من مندوب عن وزارة الأشغال العامة والمواصلات وآخر عن وزارة المالية وأحد وكلاء شركات السيارات لتحديد ثمن كل سيارة من السيارات المراد بيعها على أن تؤخذ بعين الاعتبار كلفة السيارة الحقيقية الجديدة من النموذج نفسه وحالة السيارة المراد بيعها.

-يدفع الموظف الثمن المقدر للسيارة من قبل اللجنة الفنية على أقساط شهرية متساوية لمدة أربعين شهراً، وإذا رغب بدفع الأقساط الباقية لتسديد كامل الثمن دفعة واحدة فتنزل قيمة هذه الأقساط بنسبة 6%.

-لا تنقل ملكية السيارة إلى الموظف إلا بعد تسديد جميع الأقساط.

-على الموظف أن يقوم على نفقته الخاصة بالتأمين على السيارة لدى شركة ضمان مقبولة من وزارة الاقتصاد الوطني بالشروط التي تعينها وزارة الأشغال العامة والمواصلات، وله أن يلغي التأمين فور تسديد كامل الأقساط".

كما ونص المرسوم في مادته الثامنة على ما يلي:" تؤلف لجنة من الأمناء العامين في الوزارات والمديرين العامين في المديريات العامة، تتولى تنظيم جدول لكل وزارة ومديرية عامة بالوظائف التي تتطلب أعمالها استعمال سيارات ركوب بصورة دائمة وترتبه وفقاً لحاجات القائمين على هذه الوظائف إلى التنقل.

توزع السيارات التي يمكن بيعها على هؤلاء الموظفين حسب التسلسل المذكور، وإذا لم يرغب أحد من الموظفين بشراء السيارات المعروضة عليه فتعرض على الذي يليه في الجدول وهكذا دواليك.

للموظفين الذين سبق أن خصصت لهم سيارات وفقا للمادة 2 من المرسوم 229 المؤرخ في 22 شباط 1947، حق الأولوية في شراء هذه السيارات، إذا أدرجت وظائفهم في الجدول المنوه عنه في الفقرة الأولى من هذه المادة.

لوزارة الأشغال العامة والمواصلات أن تقوم ببيع السيارات التي تزيد عن حاجة الموظفين الذين يحق لهم شراؤها بالمزاد العلني".

هذا كان قبل 63 عاماً...

فماذا ستفعل الحكومة اليوم لمعالجة ملف السيارات الحكومية ووقف الهدر والسرقة؟ هل ستستفيد من ذلك المرسوم مع إضافة بعض التعديلات التي تفرضها متغيرات عصرنا الحالي؟ أم أنها ستفعل كما فعلت الحكومات السابقة بترحيل الملف إلى حكومة أخرى قادمة؟

https://www.athrpress.com/%d9%83%d8%aa%d8%a8-%d8%b2%d9%8a%d8%a7%d8%af-%d8%ba%d8%b5%d9%86-%d9%85%d8%a7%d8%b0%d8%a7-%d9%81%d8%b9%d9%84%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%83%d9%88%d9%85%d8%a9-%d9%82%d8%a8%d9%84-63-%d8%b9%d8%a7%d9%85/%d8%a3%d9%82%d9%84%d8%a7%d9%85-%d8%a3%d8%ab%d8%b1/?fbclid=IwAR3mYFJ4D2DcTH4A10PcX6hSt3nX0qIdFPreHCK-yfSzkkW3Eglfv2DPkNk

22 – أرجو أن يعدوا للألف قبل أن يفكروا باستبدال الدعم.....!!

زياد غصن مجلة المشهد بنسختها الالكترونية....

أما بعد

ما بعد رفع الدعم!

تدرس الحكومة حالياً مجموعة أفكار، هدفها النهائي استبدال الدعم المقدم لبعض السلع، لاسيما الخبز والمواد التموينية، ببدل نقدي تُخصص به كل أسرة سورية تنطبق عليها معايير الاستحقاق التي ستحدد لاحقاً.

تتمثل إحدى الأفكار المطروحة في تمكين كل أسرة مستحقة للدعم من استجرار سلع من المؤسسة السورية للتجارة، بقيمة توازي قيمة البدل النقدي المخصص لها، ومن خلال البطاقة الإلكترونية...

بتبسيط أكثر... إعادة إنتاج تجربة إيصالات اللباس العمالي والوجبة الغذائية بطريقة أخرى..!

إذاً... التفكير الحكومي يتركز اليوم فقط على طريقة أو آلية إيصال البدل النقدي، وتالياً فإن قرار رفع الدعم عن بعض السلع خطوة قادمة لا محالة!

والسؤال... ماذا سوف ينجم عن هذه الخطوة؟

حكومياً ليست هناك –إلى الآن على الأقل– دراسات معمقة تخرج عن الإطار التقليدي المتعلق بقيمة ما تنفقه خزينة الدولة سنوياً على دعم الخبز وغيره، في حين أن المنطق يفرض أن تكون هناك دراسات ومسوح إحصائية، تستشرف كل السيناريوهات المحتملة بعيد رفع الدعم من قبيل:

–نسبة الزيادة التي ستطرأ على معدل التضخم في البلاد وحدودها، والإجراءات الحكومية المضادة، والمؤكد أنه ستكون هناك زيادة غير قليلة

على أسعار معظم السلع ولو بشكل تدريجي، تماماً كما حدث بعد رفع سعر مازوت التدفئة والنقل.

–تأثير رفع الدعم على حياة الأسر السورية ومستواها المعيشي سلباً أو إيجاباً، وذلك استناداً إلى دراسات ومسوح ميدانية لأسر من مختلف الشرائح الاجتماعية، إذ ليس من المنطقي الاعتقاد أن نتائج استبدال الدعم، ستكون أفضل من الواقع الحالي.

– أوجه الإنفاق التي ستلجأ إليها الأسر للاستفادة من مبلغ الدعم النقدي المحمل لكل منها على البطاقة الإلكترونية... بمعنى آخر، على ماذا سوف تنفق الأسر مبلغ الدعم النقدي؟ على السلع الغذائية أو غير الغذائية؟

–هل رفع الدعم عن مواد كالخبز مثلاً سوف يسهم في القضاء على السوق السوداء للمادة وغيرها من المواد؟

– وماذا عن أشكال الفساد والهدر الكبيرة والمتشعبة في المؤسسات المعنية بتقديم الدعم؟ هل ستقل أم ستظل على حالها؟

جميعها نقاط وتساؤلات بالغة الأهمية، يفترض أن تجيب عنها الحكومة بكل موضوعية وشفافية، بعيداً عن سياسة "تجميل" القرارات ومنعكساتها الاجتماعية والاقتصادية... وبعيداً أيضاً عن الرؤى والاجتهادات الشخصية، التي تسببت سابقاً بفشل العديد من المشروعات ومعاناة شديدة للمواطنين وللاقتصاد الوطني.

ولا أعتقد أن الحكومة ينقصها المزيد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية، لذلك فإن معالجة ملف الدعم الحكومي، يجب ألا يؤدي إلى تفاقم الوضع المعيشي للمواطنين، وإلا فإن ما ستوفره الدولة من هذا الملف، سيكون على

حساب لقمة المواطن وأمنه الغذائي... وهذه معادلة خاسرة للبلاد عموماً على المدى القريب.

http://almashhadonline.com/article/6152ede10a5e5

23 – كل خطوط الغاز والنفط الإقليمية بحاجة إلى سوريا...

زياد غصن مقالتي الأولى في موقع الميادين نت...

سوريا عقدة عبور نفطيّة.. مشروعات إقليميّة تنتظر تغطية سياسية

لم يكن مشروع خط الغاز العربي الذي تم الاتفاق عليه في العام 2000 وبدأ بتنفيذه في العام التالي، سوى مشروع واحد من مجموعة مشروعات إقليمية للتعاون في عملية نقل النفط والغاز وتصديرهما.

هل فرض موقع سوريا الجغرافي نفسه كخيار لا بد منه في مساعي منع انهيار الوضع الاقتصادي اللبناني، أو أن الأمر برمته لا يعدو كونه محاولة أميركية هدفها تمرير مسألة تخفيف العقوبات المفروضة بموجب قانون "قيصر" من نافذة الجهود العربية لمساعدة لبنان؟

مهما كانت الإجابة، وبغض النظر عن الحسابات والمصالح السياسية، فإنَّ بدء العمل بمشروع إيصال الغاز المصري والكهرباء الأردنية إلى لبنان عبر الأراضي السورية يعني أنَّ هناك اعترافاً دولياً وإقليمياً ضمنياً بالحاجة إلى سوريا بحكم موقعها الجغرافي، وإن كانت الولايات المتحدة الأميركية تسعى من خلال قواتها المتمركزة في منطقتي الجزيرة والتنف السوريتين إلى تحجيم ذلك الدور ومحاصرته تحقيقاً لهدفين متلازمين؛ الأول يتمثل بالحيلولة دون حدوث تواصل جيو–اقتصادي بين كل من إيران والعراق وسوريا، والآخر تقديم "إسرائيل" كبديل من سوريا في مشروعات التعاون الإقليمي بين بعض

دول قارتي آسيا وأوروبا، بدءاً من قطاع الطاقة، وصولاً إلى التجارة، لكن هل هناك مشروعات إقليمية أخرى في مجال النفط والغاز يمكن أن يكون لسوريا دور مهم فيها مستقبلاً؟ وماذا عن موقف الدول الغربية من تلك المشروعات في ضوء الحاجة إلى الموافقة أو المشاركة السورية؟

بلد عبور: لم يكن مشروع خط الغاز العربي الذي تم الاتفاق عليه في العام 2000 وبدأ بتنفيذه في العام التالي، سوى مشروع واحد من مجموعة مشروعات إقليمية للتعاون في عملية نقل النفط والغاز وتصديرهما، بعضها كان قيد البحث والنقاش رسمياً، وبعضها الآخر كان قيد التداول بحثياً كمشروعات مستقبلية لا بدَّ منها.

أهمية سوريا في هذه المشروعات ترجع، بحسب المستشار في شؤون الطاقة المهندس علي عباس، إلى موقعها "الجغرافي المتميز، وخصوصاً ما يتعلّق بموضوع الطاقة بشكل عام، والغاز والنفط بشكل خاص، إذ تتوسط سوريا الدول المنتجة للنفط والغاز في الشرق (العراق وإيران...) والجنوب (السعودية ودول الخليج الأخرى) من جهة، والدول المستهلكة في الشمال (تركيا وبلغاريا...) والغرب (دول أوروبا الغربية، وأهمها اليونان وإيطاليا ورومانيا...) من جهة أخرى، ما يجعلها معبراً مهماً لخطوط نقل النفط والغاز بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، إضافةً إلى خطوط نقل الطاقة الكهربائية"، ولا سيما أنَّ أشكال نقل النفط والغاز القائمة حالياً بين الدول المنتجة في المنطقة والدول المستهلكة لها في الغرب، باتت مكلفة لبعض الدول من ناحية، ولا تلبي احتياجات الإنتاج في دول أخرى من ناحية ثانية.

وكما يوضح المهندس سليمان العباس، وزير النفط والثروة المعدنية الأسبق، فإن "عملية تصدير الغاز السائدة في معظم دول المنطقة، والتي تتم

عبر البواخر، تتسم بارتفاع التكلفة مقارنة بعمليات التصدير التي تجري عبر شبكة أنابيب، إذ إنَّ الدول المصدرة تكون مضطرة إلى عملية تسييل كميات الغاز المراد تصديرها، ليتاح نقلها بالبواخر، والدول المستوردة تكون مضطرة إلى إعادة الغاز المصدّر إليها إلى شكله السابق عند الإنتاج، ليتاح لها وضعه في الاستثمار". ويضيف وزير النفط الأسبق في حديثه إلى الميادين أنَّ هناك "في المقابل دولاً تحتاج إلى منافذ تصديرية جديدة لتصريف إنتاجها، كالعراق مستقبلاً (أما الآن، فهي مستوردة للغاز من إيران بسبب تهالك بناها التحتية، وعدم استثمار الغاز المرافق المهدور، وكذلك عدم البدء باستثمار المكتشف من حقول الغاز)، وهو ما يعظّم أهمية موقع سوريا كبلد عبور لخطوط نقل الغاز والنفط بعد استقرار الأوضاع الأمنية فيها". مشروعات عدّة: تقسم مشروعات نقل وتصدير النفط والغاز عبر البوابة السورية إلى قسمين؛ الأول يتمثل بالمشروعات التي دخلت حيز التنفيذ خلال السنوات السابقة، سواء تلك التي نُفذت بالفعل واستثمرت لفترة زمنية معينة قبل أن تدخل سوريا في أزمتها المستمرة، أو تلك التي تبلورت ملامحها عبر اتفاقيات الدول المعنية، ولم تنفذ نتيجة تطورات الأزمة السورية خاصة، والمنطقة عموماً، والقسم الآخر يتعلق بالمشروعات المرتقبة التي تفرضها المتغيرات الإقليمية والدولية، ولا تزال بانتظار توفر المناخ السياسي الدافع لها.

يتصدَّر خط الغاز العربي قائمة مشروعات القسم الأول؛ فالمشروع الذي بدأت أولى خطواته التنفيذية مطلع الألفية الثالثة، شهد في العام 2008 إنجاز جزئه السوري، وهو ما أتاح عملية ربطه مع شبكتي الغاز التركية واللبنانية ودخوله حيز التنفيذ، لجهة تزويد كلّ من سوريا ولبنان بالغاز المصري قبل أن يتوقّف ذلك مع تعرّض الخط في جزئه المصري لعدة تفجيرات مطلع الثورة

المصرية، ولأعمال واعتداءات تخريبية في جزئه السوري خلال سنوات الأزمة السورية، فضلاً عن تراجع كميات الإنتاج المصري من الغاز الطبيعي، وذلك قبل أن يُصار إلى اكتشاف حقل الظهر في العام 2015، وتالياً إعادة فرصة إحياء استثمار الخط من جديد، سواء عبر العودة إلى تلبية احتياجات الأردن فعلياً، أو عبر المساعي الأخيرة الرامية إلى تزويد لبنان بحوالى 1.6 مليون متر مكعب يومياً من الغاز المصري لتشغيل محطات الكهرباء المتوقفة.

وبالتوازي مع توقيع اتفاقية إنشاء خط الغاز العربي في العام 2000، كان ثمة اتفاق مشترك يوقع بين دمشق وبغداد لتصدير كميات من النفط والغاز العراقيين عبر الموانئ السورية. وبحسب ما يشير الوزير العباس، فإن "الاتفاق كان يقضي بإنشاء خطوط لنقل النفط (الخفيف والثقيل) والغاز إلى المرافئ السورية، كما تم بحث إمكانية نقل الغاز المكتشف في حقل عكاس، والذي شاركت دمشق في عمليات الاستكشاف والتنقيب فيه، إلى سوريا عبر البنى التحتية من خطوط ومحطات ومعامل غاز قريبة في الجانب السوري، وهو ما كان سيتيح لسوريا سدّ احتياجاتها من الغاز الطبيعي، ولا سيما مع وجود 8 معامل للغاز بطاقة معالجة إنتاجية تزيد بحوالى الضعف عن الإنتاج المحلي، ومن ثم تصدير الباقي عبر المرافئ السورية، إلا أنَّ المشروع توقف مع غزو الولايات المتحدة الأميركية للعراق في العام 2003".

ورغم أنَّ الحديث عاد مجدداً عن إمكانية التعاون النفطي والغازي بين البلدين خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي لدمشق في العام 2009، فإنَّ تطورات الأوضاع فيهما لاحقاً حالت دون وضع الاتفاقيات التي وقعت آنذاك موضع التنفيذ.

ومع دخول إيران على خط التعاون النفطي الثنائي بين دمشق وبغداد، برزت أكثر أهمية البوابة السورية في المشروعات الإقليمية للنفط والغاز وأفق تلك المشروعات وفرص توسعها؛ ففي العام 2011، وقع وزير النفط السوري على مذكرة تفاهم مشتركة مع نظيره العراقي والإيراني، لإنشاء مشروع خط لنقل الغاز الإيراني عبر العراق إلى سوريا كمرحلة أولى، ومنها عبر البحر المتوسط إلى اليونان، ثم إيطاليا كمرحلة ثانية، وباستطاعة إجمالية تصل الى 110 مليون متر مكعب يومياً، لكن مرة أخرى عرقلت الأوضاع في كلّ من العراق وسوريا خلال العقد الثاني من الألفية الثالثة تنفيذ مثل هذا المشروع، والذي لا يزال يحظى بأولوية استراتيجية لدى حكومات الدول الثلاث، بدليل توقيع سوريا وإيران على مذكرة تفاهم جديدة في العام 2013 بخصوص المشروع نفسه، وقعها عن الجانب السوري المهندس سليمان العباس، الذي كان يشغل آنذاك منصب وزير النفط والثروة المعدنية. وتالياً، إنّ المشروع المذكور ينتظر تحسّن الأوضاع الأمنية وانسحاب القوات الأجنبية من الأراضي العراقية والسورية. أما المشروعات المنتظر تنفيذها في المستقبل، فهي، كما يرجّح المهندس علي عباس، تنحصر في "مشروعات خطوط لنقل النفط والغاز من الدول المنتجة (السعودية – قطر – دول الخليج الأخرى) عبر سوريا إلى الدول المستهلكة، كتركيا ودول غرب أوروبا. وتعتبر هذه المشاريع استراتيجية ومهمة لكلا الطرفين؛ الدول المنتجة لضمان أسواق استهلاك مستقرة ودائمة، والدول المستهلكة لضمان موثوقية التزود بالطاقة وتعدد مصادرها". سياسة الغرب! إذا كان خطّ الغاز العربيّ قد كُتب له النجاح خلال فترة زمنية ما، نتيجة الدّعم الذي حظي به من دول الاتحاد الأوروبي التي قامت باستحداث مركز متخصّص بدراسات الغاز في دمشق

سمي "مركز الغاز الأوروبي المشرقي"، وقامت بتمويله وتشغيله لسنوات عديدة، فإنَّ توقف عمل الخط، ومن ثم محاولة إعادة تشغيله في الفترة الأخيرة، ارتبط بمواقف سياسية إقليمية ودولية، بدليل أنَّ مركز دراسات الغاز الأوروبي المذكور سابقاً جرى توقيفه في العام 2011، مع صدور الموجة الأولى من العقوبات الغربية على دمشق.

كما أنَّ إعادة تشغيل الخط العربي مؤخراً لإيصال الغاز المصري إلى لبنان جاءت بعد موافقة أميركيَّة. ولهذا، فإنَّ تنفيذ مشروعات الربط النفطي والغازي في المنطقة يبقى رهين المواقف السياسية للدول الكبرى، وفي مقدّمتها واشنطن، التي تنظر، بحسب اعتقاد الوزير عباس، إلى وصول توريدات جديدة من الغاز العربي والإيراني إلى القارة الأوروبية بمثابة منافسة لمحاولتها دفع الدول الأوروبية إلى زيادة اعتمادها على الغاز الأميركي المسال. وكذلك، فإنَّ سياستها تقوم على عدم السماح لدول مثل إيران والعراق وسوريا بالتحوّل إلى لاعبين مهمين في سوق النفط والغاز العالمي. مع ذلك، إنَّ المهندس علي عباس يؤمن بأنَّه رغم "التأثير السلبي للأزمة في سوريا في قيام دمشق بهذا الدور الاستراتيجي المهمّ كبلد لعبور خطوط الطاقة، وتالياً ربط الدول المنتجة مع الدول المستهلكة، فإنَّ ذلك لن يفقد سوريا هذه الأهمية، وستبقى بلد العبور المهم مستقبلاً، وخصوصاً أنه خلال السنوات العشر الماضية، لم يتم تنفيذ مشاريع طاقة جديدة تغير مسار العبور. وفي النهاية، تبقى السياسة هي العامل الأساسي في هذا المجال".

https://www.almayadeen.net/articles/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%B9%D9%82%D8%AF%D8%A9-%D8%B9%D8%A8%D9%88%D8%B1-%D9%86%D9%81%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9-

24 – إذا كانت الحكومة مضطرة لرفع أسعار السلع المدعومة بحجة الارتفاع المتزايد في تكلفة دعمها، فما هو مبررها لرفع أسعار خدمة كانت ولا تزال رابحة؟

زاويتي في موقع فينكس الإخباري مؤخراً عن زيادة أسعار الاتصالات الخليوية... زياد غصن– فينكس

أرباح.. وزيادة أسعار!

ذات يوم، خرج عبد الله الدردري بصفته نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ليقول للسوريين: إن حجم ما ينفقونه على الإتصالات الخليوية دليل على تحسن المستوى المعيشي في البلاد.

اليوم، يبدو أن هناك من لديه قناعة قريبة من ذلك، وفحواها أن شعب ينفق في عام واحد حوالي 400 مليار ليرة على الإتصالات الخليوية وملحقاتها فقط هو شعب ليس بفقير كما يقال، وبإمكانه تالياً تحمل أعباء أي زيادة سعرية ضماناً لاستمرار هذه الخدمة!

مثل هذه النظرة هي التي تُحرم على السوري كل شيء...

تُحرم عليه أن يركب سيارة... أن يدخل مطعم... أن يحرص على وجود تنوع غذائي على مائدة أسرته... وغيرها من أبسط حقوق الحياة، وإلا فإن معاناة المواطن مع التضخم تصبح وهماً، ومع محدودية الدخل كذباً، ومع فقدان أسرته لأمنها الغذائي إشاعة.

لذلك كان من الطبيعي أن يحين دور رفع أسعار خدمة الاتصالات بمختلف أشكالها...

لكن إذا كانت الحكومة مضطرة لرفع أسعار الخبز والمشتقات النفطية وغيرها من السلع المدعومة بحجة الارتفاع المتزايد في تكلفة الدعم، فما هو مبررها لرفع أسعار خدمة كانت ولا تزال رابحة؟

جملة مبررات طرحت مؤخراً من أبرزها أن شركتي الخليوي تكبدتا خلال سنوات الحرب خسائر كبيرة جراء تعرض التجهيزات والأبراج المنتشرة في المحافظات للتخريب والتدمير، فضلاً عن ارتفاع تكاليف التشغيل نتيجة انخفاض سعر صرف الليرة والتضخم الحاصل.

تعالوا لنناقش مدى دقة هذه المبررات وموضوعيتها...

كما هو حال العديد من المنشآت العامة والخاصة، فقد تعرضت فعلاً تجهيزات المشروع الخليوي إلى أضرار تباينت بين محافظة وأخرى تبعاً للتطورات الأمنية والعسكرية التي مرت بها، وحسب ما نشر سابقاً فإن تقديرات قيمة الأضرار التي لحقت بتجهيزات شركتي الخليوي بلغت أكثر من 200 مليار ليرة.. والأمر نفسه بالنسبة لارتفاع تكاليف التشغيل والعمل... وغير ذلك.

لكن هل هذا يعني أنه على مستهلكي الخدمة أن يتحملوا ثمن هذه الخسائر دوماً؟ أم أن المنطق يفرض أن تتحمل الشركتين جزءاً ليس بالقليل من هذه الخسائر، لاسيما وأنها حظيت بفرصة إستثمارية مغرية حققت من خلالها وعلى مدار عقدين من الزمن أرباحاً كبيرة ؟

بالعودة إلى الإفصاحات المالية للشركتين سنجد أن إيراداتهما كانت تزداد بشكل واضح لأسباب مختلفة منها: زيادة الأسعار التي تمت في عامي 2013 و2015، ارتفاع عدد المشتركين ومستخدمي الشبكة الخليوية لعدة عوامل من

بينها ما فرضته ظاهرة نزوح حوالي 6 ملايين سوري عن منازلهم، وتالياً تراجع الاعتماد على خدمة الهاتف الثابت.

وزيادة الإيرادات هذه كانت أكبر من الخسائر التي منيت بها الشركتين وارتفاع تكاليف التشغيل، بدليل أن الإفصاحات المالية الدورية كانت تشير إلى تحقيق شركة سيريتل أرباحاً سنوية متصاعدة، في حين أن شركة MTN كانت متذبذبة بين الربح والخسارة. إنما وفقاً للإفصاحات المالية المنشورة مؤخراً، فإن الشركتين حققتا ربحاً كبيراً، فأرباح "سيريتل" الصافية خلال الربع الأول من العام الحالي زادت بنسبة 51% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

أما شركة MTN فقد قلبت خسارتها ربحاً خلال النصف الأول من العام الحالي، حيث تشير بياناتها المالية إلى أن أرباحها الصافية وصلت إلى أكثر من 26.6 مليار ليرة مقارنة بخسارة قدرها 7.2 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام السابق.

في هذه الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها المواطن، فإن أولوية الزيادة السعرية يجب أن تكون للسلع والخدمات المهددة فعلاً بالتوقف، وليس أن تتحول الزيادة إلى حق يمنح لكل جهة عامة أو خاصة هبطت أرباحها خلال سنوات الحرب عن مستويات معينة!

http://www.fenks.co/index.php/2020-09-26-22-50-49/2020-09-27-10-41-04/51181-2021-09-22-06-29-32?fbclid=IwAR0qTP_ivvqCUs7Eh7T-OthVaeszjVHoysbtNHgDI_RtRr0kf67lBPyXZAs

25 - ماذا ندفع كمواطنين على الخدمات المدعومة... وماذا تدفع الحكومة؟

رأي | زياد غصن مجلة المشهد بنسختها الالكترونية...

عبء المواطن جراء.. الدعم!

كل الحكومة تتحدث في هذه الفترة عن الدعم، وحجم ما ينفق عليه سنوياً، لدرجة أن المواطن بات يعتقد أن اعتمادات الموازنة العامة للدولة تنفق جميعها على الدعم... أو أن الدعم ليس أكثر من "منة"..!

طبعاً ليس هناك من يتحدث عن حصة الفساد والهدر من كتلة الدعم، والتي هي للأسف في زيادة مطردة بدلاً من تراجعها، في ضوء التأكيد الحكومي المستمر على محاربة الفساد والهدر في المؤسسات المعنية بتقديم الدعم.

لكن ليس هذا ما أود تناوله اليوم على أهميته، وخطورة ما يحتويه من معلومات، وإنما سأتناول هنا مسألة العبء المالي الشخصي الذي تتحمله الأسرة السورية أثناء حصولها على الخدمات والسلع الحكومية المدعومة.

إذ أن الانطباع الأولي، الذي يتركه الحديث الحكومي شبه اليومي عن تكلفة الدعم، يتمثل في أن خزينة الدولة تتحمل أكثر مما يتحمله المواطن في الخدمات والسلع المدعومة، وهذا قد يكون صحيحاً في الماضي بالنسبة إلى بعض الخدمات، لكن المعادلة أصبحت في هذه المرحلة معكوسة لعدة أسباب...

لنناقش ذلك بالأمثلة...

بحسب بيانات الموازنة العامة للدولة للعام الحالي، فإن كتلة اعتمادات وزارة التربية تصل إلى حوالي 41.5 مليار ليرة، وتالياً فإن وسطي حصة

الطالب في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي يصل إلى حوالي 12.5 ألف ليرة، وذلك بناء على بيانات المجموعة الإحصائية المتعلقة بعدد طلاب المرحلتين في العام 2019...

وللعلم نحن هنا نتحدث عن اعتمادات قد تنفق بالكامل وقد لا تنفق... وعن اعتمادات قد لا تخلو من تجاوزات ومخالفات وهدر!

والسؤال.... كم تتكلف الأسرة السورية اليوم من إنفاق على تعليم أفرادها في المدارس الحكومية، في ضوء التضخم الذي يطرأ بشكل شبه مستمر على أسعار القرطاسية، الحقائب، الألبسة المدرسية... وغيرها؟

وما هي نسبة ما تخصصه الحكومة من اعتمادات لكل طالب إلى إجمالي ما تنفقه الأسرة السورية سنوياً على بند التعليم؟

مثال آخر...

وصلت اعتمادات وزارة الصحة لهذا العام إلى أكثر من 26 مليار ليرة، وإذا عدنا إلى بيانات المركزي للإحصاء لعام 2019 المتعلقة بعدد المرضى، فإننا نجد أن وسطي تكلفة كل مريض تم قبوله، أو راجع مشفى عائداً لوزارة الصحة، يبلغ فقط حوالي 29.8 ألف ليرة...!

أعتقد أن كل مريض يراجع في الوقت الحالي مشفى حكومياً سيكون مضطراً لشراء أدوية ومستلزمات العلاج بمبلغ أكبر من ذلك، وتالياً فالمواطن يتحمل تكلفة أعلى بكثير مما هو مخصص له وسطياً من اعتمادات سنوية!

البعض سيقول: إننا نغفل مسألة تكلفة استهلاك التجهيزات والأبنية الموجودة، وكذلك التكلفة المفترضة فيما لو كانت الخدمة مأجورة. وهذا صحيح عندما ننظر إلى المسألة من زاوية تجارية صرفة، وليس كواجب على مؤسسات الدولة تجاه مواطنيها.

كان يمكن للأمر أن يتوضح أكثر، فيما لو توفرت لدينا بيانات رسمية حديثة تتعلق بمتوسط وأوجه إنفاق الأسرة السورية على الفئات الأساسية: غذاء، نقل، تعليم، صحة، إيجار...إلخ، لكن يبدو أن توفير مثل هذه البيانات لم يحن موعدها بعد على أجندة عمل المكتب المركزي للإحصاء!

ومع ذلك، يمكن القول: إن جميع المؤشرات تؤكد ارتفاع العبء المالي الذي تتحمله الأسرة السورية لحصولها على الخدمات والسلع المدعومة، وهو عبء قيمته أعلى بكثير من قيمة الدعم الذي تخصصه الحكومة سنوياً للحصول على هذه السلعة أو تلك.

هذه نتيجة يفترض أن تؤخذ بعين الاعتبار في النقاشات "السطحية" الجارية حالياً لاعتماد سيناريو جديد، هدفه المباشر تقليص حجم ما ينفق على الدعم سنوياً!

http://almashhadonline.com/article/614850328ea37

26 – خلال 15 عاماً... إيرادات سيريتل زادت بنسبة 1036% و MTN بحوالي 466%..!

زياد غصن–خاص|| أثر برس

بعد مرور عقدين قصة خليوي سوريا بإيجاز...

الخليوي في سوريا: بدأ بجدل شعبي... وانتهى اليوم بالقضاء

ليس هناك مشروع سوري أثار جدلاً واسعاً منذ تأسيسه كمشروع الهاتف الخليوي، فمنذ بدايات عمله مطلع الألفية الجديدة والانتقادات والشكوك تلاحقه، تارة بحجة طريقة التعاقد التي تمت مع الشركتين المشغلتين للمشروع، والاعتقاد تالياً بأنها طريقة فوتت إيرادات غير قليلة على الخزينة العامة

للدولة، وتارة أخرى بحجة أن أولوية تنفيذه كانت يجب أن تكون لمؤسسة الاتصالات الحكومية، باعتباره مشروعاً اقتصادياً رابحاً، من شأنه توفير إيرادات كبيرة لخزينة الدولة، قد توازي في أهميتها إيرادات القطاع النفطي أو تزيد عنها.

آنذاك وقف ضد المشروع بصيغته الاستثمارية المطروحة سياسيون واقتصاديون معروفون، موجهين انتقادات لاذعة له تحت قبة مجلس الشعب، في محاضرات ندوة الثلاثاء الاقتصادي الشهيرة، وفي المنتديات التي شكلت ما عرف لاحقاً بربيع دمشق. في حين كان التذمر الشعبي من المشروع يتركز على نقطتين: الأولى هي تعرفة الاتصالات والرسوم المرتفعة مقارنة بالدول الأخرى، والثانية تتمثل في تدني جودة الخدمة المقدمة، لكن كل تلك الضجة لم تكن لتوقف المشروع والاتفاق المبرم بين مؤسسة الاتصالات الحكومية والشركتين المشغلتين، واللتين شهدتا خلال العقد الأول متغيرات عدة، تمثلت في خروج الشريك المصري (أوراسكوم تيليكوم القابضة) من شركة سيريتل، التي تولى رئاسة مجلس إداراتها طيلة السنوات السابقة للعام 2020 رجل الأعمال رامي مخلوف، في حين حلت شركة MTN محل شركة أريبا.

إيرادات ضخمة: حتى مطلع العام 2006، لم تكن هناك من بيانات مالية تفصيلية خاصة بالمشروع، سوى ما يصدر عن مؤسسة الاتصالات الحكومية لجهة حصتها من إجمالي الإيرادات المتحققة، والتي تدرجت نسبتها من 30% خلال السنوات الثلاث الأولى إلى 40% خلال السنوات الثلاث التالية، ثم إلى 50% خلال السنوات التسع الباقية من مدة التعاقد البالغة 15 عاماً، وفي حال التمديد ترتفع النسبة سنوياً لتصل إلى 60%، فضلاً عن البيانات الواجب على الشركتين نشرها في الصحف اليومية قبيل الاجتماع السنوي

للهيئة العامة. لكن مع صدور القانون 22 لعام 2005 القاضي بإحداث هيئة الأوراق والأسواق المالية، والتي أنيطت بها مهمة الإشراف والرقابة على قطاع الأوراق المالية والفعاليات المتعلقة به ومن ضمنها الشركات المساهمة، باتت الشركتان المشغلتان للمشروع ملزمتين بتقديم إفصاحات مالية دورية للهيئة، التي كانت بدورها تقوم بنشرها بعد تدقيقها ومطابقتها للشروط والمعايير المحاسبية، وذلك حتى الإعلان رسمياً عن إدراج أسهم الشركتين في بورصة دمشق، سيريتل في العام 2018 وMTN في العام 2019.

تظهر البيانات المالية الأخيرة المنشورة عن أداء الشركتين خلال عام 2020، زيادة كبيرة في إيراداتهما، وذلك مقارنة مع بيانات العام 2005، إذ ارتفع صافي إيرادات شركة سيريتل من حوالي 25.22 مليار ليرة في العام 2005 إلى حوالي 284.36 مليار ليرة في العام الماضي، بنسبة زيادة تصل إلى أكثر من 1036%، كما ارتفع صافي إيرادات شركة MTN (أريبا سابقاً) خلال الفترة نفسها من حوالي 21.33 مليار ليرة إلى حوالي 120.18 مليار ليرة، بنسبة زيادة وصلت إلى حوالي 466%. وهي زيادة ناجمة خلال 16 عاماً عن عاملين أساسيين: الأول زيادة أعداد المشتركين في الشبكتين وتوسع دائرة الخدمات المقدمة عبر خدمة الهاتف الخليوي، والعامل الثاني يتعلق بالزيادة التي طرأت على أجور الخدمات خلال السنوات المذكورة وفروقات سعر الصرف وغيرها. أما حصة الحكومة من إيرادات الشركتين، فقد كانت متباينة خلال تلك الفترة، بالنظر إلى أن العام 2015 شهد دخول المشروع مرحلة جديدة، تمثلت في انتقاله من صيغة عقد كان قائماً على نظام الاستثمار B.O.T إلى عقد حصلت بموجبه الشركتان على رخصة لتقديم خدمة الاتصالات الخليوية حتى نهاية العام 2034 لأسباب متعلقة بالأضرار

التي لحقت بالبنية التحتية لشبكة الخليوي جراء الحرب، والتي قيل آنذاك إن قيمتها ناهزت 200 مليار ليرة، فضلاً عن خروج حوالي 60% من الشبكة خارج الخدمة في مرحلة ما. ونص العقد بصيغته الاستثمارية الجديدة على تسديد كل شركة مبلغاً وقدره 25 مليار ليرة للحكومة السورية بدل ترخيص مبدئي، مع تحويل نسبة من الإيرادات السنوية لكلتا الشركتين إلى الخزينة العامة طوال مدة الترخيص، وذلك وفق الآتي: 50% من الإيرادات خلال العام الأول 2015، 30% من الإيرادات عن عامي 2016 و2017، و20% من الإيرادات عن الأعوام الممتدة من 2018 ولغاية 2034.

الزوبعة الثانية! تحويل المشروع من نظام الاستثمار B.O.T إلى نظام الرخصة، لم يمر بتلك السهولة، إذ إن الأمر احتاج إلى فترة زمنية ليست بالقليلة، وإلى حكومتين أيضاً، فعندما عرض المقترح على الحكومة الأولى للدكتور وائل الحلقي في العام 2013، اعترض وزير المالية آنذاك الدكتور محمد الجليلاتي على الدراسة المقدمة، معتبراً أنه على الشركتين دفع مبلغ وقدره 200 مليار ليرة لخزينة الدولة للحصول على ترخيص عمل، ولهذا فقد احتاج المشروع إلى حكومة الحلقي الثانية للحصول على الموافقة الرسمية، وكان له ذلك في العام 2014 وليبدأ العمل به مطلع العام التالي.

لكن لم تكد تمضي سوى أربع سنوات على المشروع بصيغته الاستثمارية الجديدة، حتى دخلت العلاقة بين الحكومة والشركتين منعطفاً آخر غير متوقع، وصل إلى مرحلة لجوء وزارة الاتصالات إلى القضاء وفرض حراسة قضائية على الشركتين، وذلك على خلفية اتهامهما بعدم تسديد مبلغ وقدره 233.8 مليار ليرة، كان مجلس المفوضين في الهيئة الناظمة للاتصالات قد طالب الشركتين بتسديده بغية تحقيق ما سمته الهيئة المذكورة "إعادة التوازن

إلى الترخيص الممنوح لكلا الشركتين (سيريتل) و(MTN سورية)"، وهو ما اعتبره رئيس مجلس إدارة سيريتل آنذاك رامي مخلوف محاولة للسيطرة على الشركة، رغم إعلان سيريتل و MTN رغبتهما بتسديد المبالغ المترتبة على كل منها وفق جدولة خاصة، وهذا أيضاً ما دفع بشركة MTN الجنوب أفريقية إلى الإعلان في شهر شباط الماضي عن رغبتها ببيع حصتها في الشركة السورية البالغة 75%، تمهيداً لمغادرتها البلاد، خاصة وأن الإيرادات المتأتية من سوريا لا تشكل سوى نسبة محدودة جداً من إجمالي إيرادات الشركة الأم.

فما هو مستقبل مشروع الخليوي في سوريا في ضوء المتغيرات الأخيرة؟ وهل يمكن القول إن المشاركة الاستثمارية الخارجية في المشروع قد انتهت بعد التطورات الأخيرة؟؟ وماذا عن المشغل الثالث وتأثيره على الشركتين الحاليتين والسوق المحلية؟ جميعها تساؤلات تطرح اليوم من قبل شرائح وفئات شعبية مختلفة، إنما بالعموم ليست هناك رؤية حكومية واضحة حيال هذا الملف، وتالياً فإن مستقبل المشروع يرتبط بقدرة الحكومة على معالجة إشكاليات المشروع وضمان استمرارية عمله ضمن مستوى مقبول من الخدمات والجودة والمنافسة السعرية.

https://www.athrpress.com/%d9%83%d8%aa%d8%a8-%d8%b2%d9%8a%d8%a7%d8%af-%d8%ba%d8%b5%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%ae%d9%84%d9%8a%d9%88%d9%8a-%d9%81%d9%8a-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d8%a8%d8%af%d8%a3-%d8%a8%d8%ac%d8%af%d9%84/%d8%ba%d9%8a%d8%b1-%d9%85%d8%b5%d9%86%d9%81/

27 – هل سورية على أبواب التحول إلى مجتمع "هرم" بعد ما فعلته الحرب والهجرة؟

١٧/١١/٢٠٢١ زياد غصن: مقالتي في موقع الميادين نت....

أزمة ديمغرافية في سوريا: الهجرة تُكمل ما بدأته الحرب

عاد خيار اللجوء والهجرة ليتصدر من جديد قائمة أولويات كثير من السوريين، الباحثين عن أبسط مقومات الحياة، لاسيما مع استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد نتيجة عدة أسباب، أبرزها: تعثر جهود الحل السياسي للأزمة، العقوبات الغربية التي زادت حدتها خلال العامين الأخيرين، والأزمة السياسية والاقتصادية في لبنان.

ومع أن البلاد شهدت على مدار أكثر من مئة عام، حوالي أربع موجات من الهجرة الخارجية، إلا أن تزامن اللجوء والهجرة الخارجية مع متغيرات ديمغرافية أخرى أكثر حدة، كارتفاع معدلات الوفيات بين فئات عمرية معينة بسبب الحرب، وانخفاض معدل النمو السكاني، ضاعف وبشكل كبير من مخاطر هذه المتغيرات مجتمعة على المشهد الديمغرافي السوري، لدرجة أن هناك من بات يحذر من إمكانية تحول سوريا إلى أنموذج سكاني "هرم"، كما هو حال بعض الدول الأوروبية. فهل هذا ممكن؟ وماذا فعلت الحرب بالهرم السكاني السوري؟ نص مقالتي كاملة في موقع الميادين نت

https://www.almayadeen.net/articles/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7:-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D9%85%D9%84-%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%AF%D8%A3%D8%AA%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8

28 – حتى الموت بات عبئاً على الأسر الفقيرة وذات الدخل المحدود!

زاويتي في موقع السلطة الرابعة الإخباري...

حتى الموت زادت تكلفته! – زياد غصن

فمنذ أيام قليلة، فجعت إحدى الأسر بوفاة بكرها، والذي لم يتجاوز عمره ثلاثة وعشرين ربيعاً، في أحد المستشفيات الحكومية في العاصمة.

بدأت الأسرة المفجوعة بمتابعة بالإجراءات المعتادة لنقل الجثمان إلى مسقط رأسه في إحدى قرى الساحل. وهنا كانت الفجيعة الثانية.. ما بين أجرة غسيل جثمان الشاب في مشفى حكومي، وتكلفة نقله بسيارة إسعاف إلى قريته، كان على الأسرة الفقيرة تأمين حوالي 700 ألف ليرة لتسديد التكلفة المطلوبة! وهذا من دون احتساب تكلفة شراء الأدوية، وأجرة الأطباء والمستشفيات....إلخ.

وربما لو اضطرت الأسرة لشراء قبر، كما يحدث في مناطق عدة، لكان المبلغ أضعافاً مضاعفة، لكن ميزة مقابر الريف السوري أنها أكثر رأفة بأسر المتوفين لأسباب متعلقة بالتضامن الإجتماعي بين العائلات، وجود قبور خاصة بكل عائلة.. ثم إن القبور لم تتحول بعد إلى تجارة.

يعني باختصار... الأسرة اضطرت للقيام بالواجب الديني والإنساني والأخلاقي تجاه ابنها المتوفي إلى دفع ما بين مليون ومليون ونصف المليون ليرة، ما بين تكلفة إجراءات الدفن، وبين التكلفة المترتبة على عادات تلقي التعازي من الأقارب والأصدقاء والمجتمع المحلي.

قد لا يكون هذا المبلغ كبيراً في ضوء مستويات التضخم الهائلة، إنما أين هي فرصة العمل التي تضمن للأسرة دخلاً شهرياً قدره مليون أو مليوني ليرة؟

وأنا هنا أتحدث عن أسرة فقيرة أو ذات دخل محدود، أبناؤها بعيدون عن أضواء الشأن العام وشهرة بعض المهن، وتالياً فهي ليست بحاجة إلى استئجار صالة على مدار يومين، إقامة موائد، توزيع مصاحف وكتب مقدسة، وغير ذلك.

لكن يجب ألا ننسى أيضاً تكاليف رحلة العلاج المرهقة في هذه المرحلة، والتي تختلف بين مريض وآخر تبعاً لنوع المرض، مدة الإصابة، الأدوية التي يحتاجها، ومكان العلاج... وللأسف أحياناً يكون قدر البعض من المرضى بعد كل تلك المعاناة، الآلام، والتكاليف المرتفعة... هو الموت.

في المحصلة، يمكن القول: إن تكاليف الموت لم تعد قليلة، وما كان يجري سابقاً من تضامن وتعاضد مجتمعي في ظروف الموت، تراجع كثيراً تحت تأثير الوضع المعيشي والاقتصادي لمعظم الأسر السورية.

ولهذا، فإن أفضل أمنية برأيي اليوم عندما يحين أجل أي منا... هو الموت الفجائي، لأنه الأقل رأفة مادياً بأسرنا... التي تكفيها نكبة واحدة!

https://4e-syria.com/?p=26673

29 - 18 ملفاً استراتيجياً فقط جرى مناقشتها في اجتماع مجلس الوزراء الأخير.... !!

زاويتي الأسبوعية في موقع فينكس الإخباري...

اجتماعات ماراثونية... وبلا أثر! زياد غصن

ذات يوم، كتب باحث اقتصادي مرموق عبارة عميقة جاء فيها ما يلي: المواطن غير مستعد للانتظار نصف قرن ليقطف ثمار خطط التنمية.

تحضرني هذه العبارة كلما قرأت خبراً عن اجتماع حكومي لمناقشة ملف اقتصادي أو خدمي، لاسيما لجهة ما يتضمنه الخبر من تناقضات ووعود بمشروعات وخطط، نعلم أنها لن تتحقق في القريب العاجل... وربما لا تتحقق نهائياً.

فهل تعتقد الحكومة حقاً أن المواطن سينتظر عليها سنوات وسنوات، وهو في مرحلة يعاني فيها من ضائقة اقتصادية ومعيشية "خانقة"؟ أم الأمر لا يعدو كونه شراء للوقت وترحيل الآمال إلى الأمام كما هي العادة؟

لاحظوا معي ماذا ورد في خبر اجتماع مجلس الوزراء أمس...

(وأكد المجلس السعي لزيادة الكميات المتوافرة من حوامل الطاقة، وتحقيق الأمن المائي، والاستمرار بإعطاء الدفع اللازم لملف الإستثمار وتقديم كل الدعم له، وتطبيق الفوترة الإلكترونية في جميع التعاملات التجارية، بدءاً من تجارة الجملة وصولاً إلى جميع الأسواق...) هكذا بساطة... أربعة ملفات ترد في عبارة لا تتجاوز عدد كلماتها 50 كلمة... والأهم أن كل ملف من تلك الملفات يحتاج إلى اعتمادات طائلة، فترة زمنية ليست بالقليلة، وإلى متغيرات جوهرية في الملف السياسي الإقليمي والدولي.

فمثلاً... هل حقاً أن هناك فرصة لزيادة كميات حوامل الطاقة، والوزارات المعنية بالملف لا تستثمرها، وهو ما استدعى توجيهاً مباشراً من مجلس الوزراء؟ وإذا كان الواقع كذلك فعلاً... لماذا يتم الإبقاء على وزراء يعرقلون خطط تحسين وضع الطاقة في البلاد؟

ثم هل معالجة قضية الأمن المائي في البلاد بمثل هذه السهولة التي تتصورها الحكومة، خاصة وأن هناك سنوات طويلة من الفشل في معالجة هذه القضية؟ وإذا كانت الحكومات المتعاقبة، منذ سنوات ما قبل الحرب

وخلالها، فشلت في إلزام الحلقات التجارية بتداول الفواتير، فهل النجاح سيكون متاحاً مع الفوترة الإلكترونية؟

وكي لا يرمي البعض بالمشكلة على صياغة الخبر الصحفي، أشير هنا إلى أن الملفات الأربعة المشار إليها أعلاه ليست سوى جزء من حوالي 18 ملفاً استراتيجياً جرى مناقشتها في اجتماع مجلس الوزراء الأخير!!

بهذه اللغة تخاطب الحكومة المواطن في مرحلة لم يعد خافياً على أحد حجم وخطورة تداعيات المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي تواجهها البلاد، وذلك جراء عدة عوامل أبرزها: تعقيدات المشهد السياسي واستعصاء الحل السوري، وسياسات إدارة الشأن الإقتصادي الداخلي.

لذلك عندما يفتقد فيه المواطن لأبسط مقومات الحياة الكريمة، وتخرج عليه الحكومة بشعارات الأمن المائي، الفوترة الإلكترونية، وغيرها، فمن الطبيعي أن تتعمق أكثر حالة الإحباط واليأس لدى شريحة واسعة من المواطنين! ربما من الأجدى أن تخصص الحكومة اجتماعها الأسبوعي لقضية اقتصادية أو خدمية واحدة لمناقشتها بعمق، والخروج تالياً بقرارات تلامس طموحات الناس وأمنياتهم.. وإذا لم يكن لديها ما تقوله للمواطنين، فالأفضل لها أن تحجب خبر اجتماعها عنهم.

http://fenks.co/index.php/2020-09-26-22-50-49/2020-09-27-10-41-04/52509-2021-11-10-09-06-34?fbclid=IwAR2ebdpabex3vezLxao7lpiL6TIP7N_GZCN7n1GvvCUbCDjw_t854d_p9hc

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***